



## العنوان:

# تقدير مخاطر منح القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي لبنك BADR - المسيلة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية للمؤسسات

إشراف الدكتور:

إعداد الطالبة:

بلعباس رابح

طاي ربيحة

نوقشت بتاريخ: 23 / 05 / 2016

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
بلعباس رابح	المسيلة	مشرف
حطي شاكر السراج	المسيلة	مناقش
ابن البار موسى	المسيلة	رئيس المناقشة

السنة الجامعية 2015/2016





## الإهداء

إلى من غمرتني بحنانها ولم تبخل عليا  
بتشجيعها

إلى من ستظل بصمتها في

أعماقي.....أمي الحبيبة.

إلى من تكن له نفسي الحب والعرفان

إلى من لا أفي بوصفه مهما قلت...أبي

العزيز.

وخاصة إلى أفراد عائلتي الكريمة، إخوتي  
وأخواتي: هبة الرحمان، معاذ، يعقوب، علي،

فطيمة، فضيلة، خديجة،

إلى صديقاتي العزيزات: الهام، منى، أم

السعد، زينب، نصيرة

إلى كل الزملاء والزميلات.

إلى من قاسموني هذا العمل

إلى كافة طلبة تخصص إدارة المالية

للمؤسسات

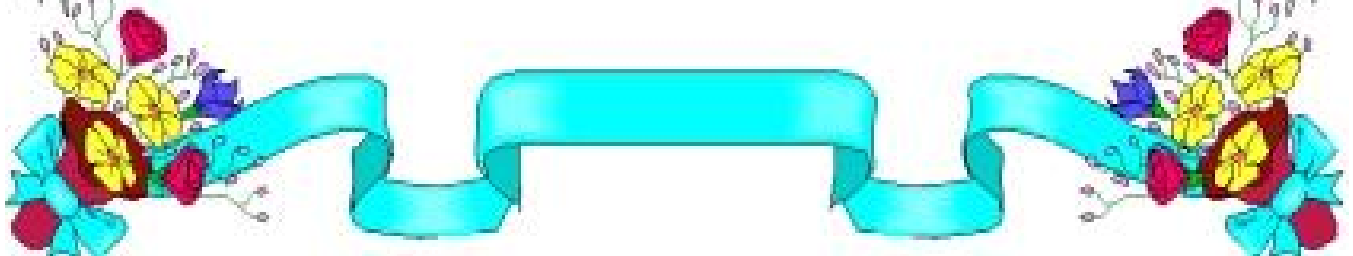
إلى الأساتذة الكرام: أستاذ مير أحمد،

أستاذ بلبار موسى

إلى الأستاذ المشرف على هذه الرسالة:

**بلعباس رابح**

ربيحة



# تشكر

الحمد لله حمدا كثيرا الحمد لله شكرا جزيلا  
الحمد لك خلقتنا و بين مخلوقاتك زرعتنا،  
الحمد لك بالعقل و النطق ميزتنا الحمد لك  
عدد خلقك و مداد كلماتك أعنتنا و بالعلم  
زودتنا...يقول الحبيب صلى الله عليه وسلم «  
من لم يشكر الناس لم يشكر الله» .  
نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كانت له يد  
المساعدة في هذا العمل سواء كان من قريب أو  
بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني التقدير  
و الاحترام و العرفان إلى أستاذنا القدير  
" بلعباس رابح " المشرف على بحثنا هذا و  
الذي لم يبخل علينا بالنصح و الإرشاد و  
التوجيه فما يسعنا إلا أن نتضرع إلى المولى  
عز و جل أن يديمه شمعته تضيء لنا نحن أبناء  
الوطن الدرب نحو السمو بأمننا الجزائر إلى  
أعلى المراتب و أرقاها كما لا ننسى أن نشكر  
كل أساتذة القسم على المساعدات التي بذلوها  
من أجلنا، و إلى كل من كانت له بصمة في هذا  
العمل من أساتذة و طلبة .

شكر وتقدير

الملخص

III-I	الفهرس
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة

### الفصل الأول: الإطار النظري للقروض البنكية

06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية القروض البنكية
07	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وعناصرها
08	المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية
09	المطلب الثالث: مصادر القروض البنكية ووظائفها
10	المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية
10	المطلب الأول: قروض من حيث النشاط الممول
10	المطلب الثاني: قروض من حيث الغرض
11	المطلب الثالث: قروض حسب معيار الزمن
13	المبحث الثالث: معايير، مراحل وشروط منح القروض البنكية
13	المطلب الأول: معايير منح القروض البنكية
14	المطلب الثاني: مراحل منح القروض البنكية
18	المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية
21	خلاصة

### الفصل الثاني: مخاطر منح القروض البنكية وطرق تقديرها

23	تمهيد
24	المبحث الأول: ماهية مخاطر القروض البنكية
24	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

25.....	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.....
27.....	المطلب الثالث: أسباب نشوء المخاطر البنكية.....
29.....	المبحث الثاني: الطريقة الكلاسيكية في تقدير مخاطر منح القروض البنكية.....
29.....	المطلب الأول: مهارة الأساليب الكمية.....
31.....	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي.....
33.....	المطلب الثالث: وسائل عمل التحليل المالي.....
41.....	المبحث الثالث: طرق تقدير مخاطر منح القروض البنكية.....
41.....	المطلب الأول: طريقة القرض التتقيطي.....
50.....	المطلب الثاني: الشبكات العصبية.....
52.....	المطلب الثالث: طريقة رجال القرض وطريقة نقاط المخاطرة.....
56.....	خلاصة.....

### الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتقدير مخاطر منح القروض البنكية

#### لبنك البدر BADR

56.....	تمهيد: .....
	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)
57.....	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
59.....	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
61.....	المطلب الثالث: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904.....
65.....	المبحث الثاني: تطبيق طريقة القرض التتقيطي.....
65.....	المطلب الأول: تشكيل قاعدة المعطيات.....
65.....	المطلب الثاني: التحليل التمييزي.....
66.....	المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات حسب دول التتقيط.....
71.....	خلاصة.....
732.....	الخاتمة.....

قائمة المراجع

الملاحق

## مقدمة عامة:

تسعى مختلف دول العالم إلى تحقيق اقتصاد قوي ومتناسك و متين تواجه به مختلف التحديات وتجاري به الدول الأخرى، ويتحقق ذلك بالاعتماد على نظام مالي قوي يعمل كأداة فعالة لتمويل الاقتصاد و الذي يحتل مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، عن طريق المؤسسات المكونة له، ولا يكتمل ذلك إلا بوجود نظام مصرفي متين، وتعد البنوك التجارية أكثر أنواع البنوك ارتباطا بالجمهور وأكثرها خدمات له وأقدمها تاريخيا، ومن خلال التغيرات الطارئة على الاقتصاد والتطورات العميقة التي يشدها المحيط المالي أصبحت البنوك ملزمة بأداء وظيفتها من أجل تحقيق دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي من خلال تقديم الأموال للبنك في شكل الودائع وأصحاب العجز المالي الذين يسعون إلى الحصول على أموال في شكل ائتمان، وتتمثل هذه الوساطة المالية في قيام البنك بتمويل الاقتصاد بالقروض وذلك من خلال منح القروض لمختلف المؤسسات بهدف تحقيق الربح، معتمدة في ذلك على الودائع التي تجمعها من المودعين، فالبنوك لا تحصل على أموال من أجل الاحتفاظ بها، وإنما تجمعها قصد استعمالها لسد حاجيات زبائنها، حيث تعتبر القروض النشاط الرئيسي للبنوك من خلال تحقيق أهم أهداف البنك والمتمثلة في تحقيق أقصى الأرباح وجلب أكبر عدد ممكن من المودعين. وفي ظل ممارسة البنوك لمهامها في منح القروض لزبائنها قد يعرضها لأخطار جمة تتمثل أهمها في عدم قدرة المقرض على سداد ديونه والمتمثلة في خطر عدم السداد أو ما يعرف بمخاطرة القرض، وأمام هذه الصعوبات فإنه لا يمكن للبنك أن يمنح قروضا لزبائنه دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات اللازمة له كي يتجنب التعرض لمثل هذه المخاطر، وذلك من خلال الدراسة المالية لملف طلب القرض المقدم للبنك من قبل المؤسسة الطالبة للقرض، بقيام متخصصي الائتمان بدراسة كل عملية ائتمانية بدقة وذلك بما يسمح بتقدير درجة المخاطرة، التي من المحتمل أن يواجهها البنك بدخوله في علاقاته مع طالبي القروض، وهو ما يستوجب جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، سواء أكانت مالية أو كيفية والتي تقيّد في اتخاذ القرار الأمثل في الوقت المناسب.

كما لا يمكننا الاستفادة من تلك المعلومات إلا بتوظيفها وتحليلها، والتي على أساسها يتخذ البنك قرار منح القرض للمؤسسة من عدمه.

ومن أجل تقليل هذه المخاطرة، فقد اعتمدت البنوك على الطريقة كلاسيكية المتمثلة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة، حيث تهتم هذه الطريقة بمبدأ التوازن المالي و استخراج النسب المالية للنتيجة بفشل المؤسسة أي تسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على سداد ديونها.

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة ساعدت البنوك كثيرا في التقليل من المخاطر إلا أنها تعاني من عدة نقائص من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة و بهدف إيجاد بديل لهذه الطريقة إرتئينا كشف الغطاء عن الطرق الإحصائية الحديثة المعتمدة في مختلف الدول المتقدمة و محاولة تطبيقها على الواقع و المتمثلة في : طريقة التتقيط المالي، طريقة نقاط المخاطرة، طريقة رجال القرض، طريقة الشبكات

العصبية نظرا للمزايا التي تمتع بها والمتمثلة في السرعة والشمولية والبساطة وإعطاء صورة أوضح للتفريق بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة من خلال الاعتماد على متغيرات كمية ومتغيرات كيفية، ومن بين الطرق التي أظهرت كفاءتها في هذا الميدان هي طريقة القرض التنقيطي والتي هي محل الدراسة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ ما مدى فعالية طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر منح القروض البنكية؟

الأسئلة الفرعية:

ومن هنا يمكن أن نقسم هذا السؤال الجوهري إلى عدة أسئلة فرعية يمكن حصرها في مايلي:

- 1- ماهي القروض البنكية وما المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟.
- 2- ماهي أهم الطرق المستعملة في تقدير مخاطر هذه القروض ؟.
- 3- ما هي أهم الخطوات المتبعة التي تبنى عليها طريقة القرض التنقيطي؟.

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية فقد تم وضع الفرضيات الفرعية التالية :

1- تعطي الطرق الإحصائية المتمثلة في القرض التنقيطي، رجال القرض، نقاط المخاطرة، الشبكات العصبية نتائج أفضل من الطريقة الكلاسيكية في تقدير مخاطرة القرض ولكن لا يمكن الاستغناء عن هذه الأخيرة في عملية التقدير .

2- يسمح استعمال الطريقة الكلاسيكية بتقليل مخاطرة القرض، لكن ليس عند الحد الذي يمكن البنوك من تحقيق أهدافها المثلى .

3- طريقة القرض التنقيطي من أحسن الطرق المستعملة في تقدير مخاطر القروض البنكية .

أهداف الدراسة :

الهدف الأساسي لدراستنا لهذا الموضوع هو إبراز :

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على كيفية تقدير مخاطرة القرض باستخدام طريقة القرض التنقيطي من خلال تحديد النموذج الرياضي الذي ميز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وقياس مدى دقة هذا النموذج في التنبؤ ليتم إدخاله حيز التطبيق إن أمكن في البنوك التجارية الجزائرية وتحسيسها بأهميته ونجاعته، ولكن كأدوات مساعدة على اتخاذ القرار من أجل تقليل تلك المخاطر إلى أقل حد ممكن، وذلك من خلال تطبيق طريقة القرض التنقيطي نظرا لحدائتها والمزايا العديدة التي تتمتع بها وذلك بمعالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات .

## أهمية الدراسة :

يعتبر هذا الموضوع ذو أهمية بالغة، وتزداد أهميته من يوم لآخر كلما زاد عدد المؤسسات العاجزة التي تحصلت على قروض ولم يتم كشف عجزها المالي من خلال الطريقة الكلاسيكية وفي هذا الوضع أصبحت البنوك التجارية بحاجة إلى دراسة أدق من أجل تقليص حدة المخاطرة إلى أدنى حد ممكن، وبما أن الطرق الإحصائية لم يعطى لها القدر الكافي من الأهمية رغم مزاياها المتعددة، فإنه من الأجدر دراستها لأنها قد تكون حلا مناسباً لما تعاني منه البنوك التجارية، كونها أدمجت المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية التي تعتمد عليها الطريقة الكلاسيكية.

## أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب الدافعة إلى اختيار موضوع الدراسة ما يلي:

- ✓ الميل للبحوث التي تغطي الموضوعات المتعلقة بمخاطر القروض.
- ✓ تقدم هذه الدراسة رؤية واضحة عن موضوع خطر عدم تسديد القرض وطرق تقديره بواسطة طريقة القرض التتقضي لدراسة وضعية طالب القرض.
- ✓ معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وكيفية الحد من مخاطرة القروض.
- ✓ حداثة موضوع القرض التتقضي وأهميته في التقدير.

## منهج الدراسة :

بهدف الإلمام بجميع جوانب البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليل في الجانب النظري، وذلك بغرض عرض ووصف وتحليل خطر القرض والأدوات المستعملة في تقييمه، كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة وذلك بمحاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للتعرف على واقع الحد من مخاطر القروض، كما طبقنا طريقة القرض التتقضي كأسلوب كمي في تحديد مخاطر منح القروض البنكية.

## صعوبات البحث:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات في إعداد هذه المذكرة نذكر أهمها:

- ✓ صعوبة وجود مكان التبرص.
- ✓ قلة البيانات والمعلومات الرسمية من البنك وهذا بحجة سريتها.
- ✓ ضيق الوقت.

## تقسيمات البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة بالتفصيل تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة.

**الفصل الأول:** خصص لتقديم مفاهيم عامة حول القروض البنكية مفهومها ومصادرها كما تطرقنا إلى أهم أنواعها ومراحل وشرط منحها

**الفصل الثاني:** أما في هذا الفصل فقد تطرقنا إلى مخاطر القروض البنكية مفهومها وأنواعها وأسباب نشوئها كما تطرقنا إلى الطريقة الكلاسيكية في تقدير مخاطر القرض والقرض التنقيطي ومختلف الطرق الكمية في تقدير مخاطر منح القروض البنكية .

**الفصل الثالث:** خصص هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي وذلك بمحاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وينتهي هذا البحث بخاتمة تشمل على أهم ما تم استخلاصه من نتائج، مع تقديم بعض الاقتراحات وتحديد الآفاق المستقبلية لهذه الدراسة.

**تمهيد:**

من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المالية، هي منح القروض سواء للمؤسسات العمومية أو الخاصة أو الحكومة أو العائلات وكذلك القطاع الخارجي.

إذ يعتبر الإقراض الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية. فرغم قيام البنوك التجارية بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء، إلا أن الإقراض المباشر هو الوظيفة الأصلية التي تقدمها كما يعتبر النوع الأكثر ربحية بالمقارنة بسائر أعمالها، فهو يعطي أكبر إيرادات ممكنة.

كما أن السياسة الرئيسية للإقراض توضح كيفية تحليل طلبات الإقراض عن طريق معرفة الغرض منها، كما تبين كيفية دراسة مركز طالب القرض وتحديد نقاط قوته وضعفه، وإلى جانب ذلك معرفة بعض الضمانات الممنوحة لهذه القروض مع اتخاذ المعايير اللازمة لمنحها تقاديا لكل خطأ.

وفي هذا الفصل سوف نتعرف على القروض البنكية حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: ماهية القروض البنكية
- ✓ المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية
- ✓ المبحث الثالث: مراحل وشروط منح القرض

## المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

تعد القروض البنكية الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك وعمليات الإقراض وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة.

## المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وعناصرها

## أولاً: مفهوم القروض البنكية

لقد عرف الاقتصاديون القرض بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقاً لوجهة نظر الباحث، فإذا أخذنا معنى حول القروض باللغة الانجليزية "credit" نجد أنه ناشئ من عبارة "credo" في اللاتينية وهي تركيب اصطلحين

1- CRE: يعني الثقة

2- do: ويعني باللغة اللاتينية أضع وعليه فإن المصطلح هو نضع الثقة فالثقة هي أساس كل عملية منح القرض وهناك تعاريف أخرى جاء بها الاقتصاديون منهم عبد المعطي رشيد ومحفوظ جودة اللذان عرفا القرض على أنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على القيم الحالية (النفوذ) مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل

كما يمكن تعريف القرض بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضح تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه لدى آخر لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته. فالقرض بهذا المعنى هو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها وغالبا ما تكون هذه القيمة نقوداً<sup>1</sup>

كما توجد تعاريف أخرى نذكر منها ما يلي:

1- "مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغاً من المال فهو

يبادل قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد

المستقبلي المتفق عليه".<sup>2</sup>

2- "إن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته

شخص ما هو (الدائن) ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته (بمنح القروض)

بضاعة أو نقود إلى شخص آخر وهو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك

مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة"<sup>3</sup>

1 - عبد المعطي رضا رشيد. محفوظ أحمد جودة. إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999. ص 53.

2 - عبد المعطي رضا رشيد، نفس المرجع السابق، ص 31.

3 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 55.

3- "القرض هو أساس نشاط البنوك، والمؤسسات المالية فهو فعل الثقة بين الطرفين المقرض والمقترض ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة و المخاطر وبالتالي فكل قرض يتضمن عنصرين:

الثقة والفجوة الزمنية ولا يعتبر قرضا إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية".

4- "تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها"<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في:

- 1- الثقة: وهي تعني أن درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية يمكن قبولها.
- 2- مبلغ الائتمان: ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدى ولائمة العميل وقدرته على السداد.

3- الغرض المستخدم فيه الائتمان (عمليات استثمارية - أو عمليات للنشاط الجاري)

4- الفترة الممنوح فيها الائتمان (السداد على دفعات أو السداد دفعة واحدة).

5- المقابل الذي يحصل عليه البنك ويتمثل في سعر الفائدة والمصاريف والعملات.

6- الضمانات وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله إذا ما توقف العميل عن السداد.

### المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض البنكي ما يلي:

✓ كونه يقوم على أساس الاختيار، وعلى الالتزام مثل الضريبة تعتبر كمساهمة إجبارية في عملية الاستثمار.

✓ يختلف القرض عن الاعتماد كون هذا الأخير يعتبر عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معيناً يسحب منه متى يشاء مرة واحدة أو مرات متعددة.

✓ القرض يؤثر فقط في درجة السيولة للوحدات الاقتصادية ولا أثر له على صافي مجموع الأصول فهو من بين العمليات المتعلقة برأس المال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - شاكر القرويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص90.

<sup>2</sup> - د. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 69.

## المطلب الثالث: مصادر القروض البنكية ووظائفها

## أولاً: مصادر القروض البنكية

تستمد البنوك التجارية مواردها الخارجية من إيداعات الأفراد والهيئات المختلفة ويظهر هذا تحت بند الودائع، ثم من إيداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها، أو من خلال المؤسسات التي ساهمت في خلق النقود.

**1- الودائع:** هي مبالغ مالية مقيدة في دفاتر لدى البنوك وتكون إما بالعملة المحلية أو الأجنبية، يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك، وهذه الودائع تصنف على أساس حركة السحب منها أو بالإضافة عليها، وتصنف إلى وديع جارية وودائع غير جارية.

**1-1 الودائع الجارية:** وهي وديع تحت الطلب يمكن للعميل أن يسحبها بدون إشعار مسبق للبنك، وعليه فإن هذا الأخير لا يستطيع استعمال هذه الودائع بحرية كبيرة في تقديم القروض أو القيام ببعض الاستثمارات، كما يجب أن يكون مستعداً في كل حين لمواجهة عملية سحب غير متوقعة، وعادة لا يحصل أصحابها على فوائد عليها، وتختلف حركة الودائع الجارية، خاصة بسبب اختلاف النشاط الاقتصادي لمودعيها.

**1-2 الودائع غير الجارية:** تتميز هذه الودائع بانخفاض درجة حركتها بسبب القيود التي تنظم هذه الحركة، كما أن هذه الودائع تتداول شيكات لكن بطريقة الخصم، وعليه فهي ادخارية بطبيعتها ومجمدة.

**2- القروض البنكية:** تعتبر القروض بين البنوك من أهم الأموال للبنوك في الوقت الحاضر حيث يمكن أن يلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي مقترضا المبالغ التي يحتاجها، ويمكنه أيضاً أن يقترض من غيره من البنوك عندما يحتاج إلى التوظيف أو عند مواجهة عجز.<sup>1</sup>

## ثانياً: وظائف القروض البنكية

تتمثل وظائف القروض البنكية فيما يلي:

**1- الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال:** بفضل القروض تقوم البنوك بتحويل الأموال المعطلة إلى استثمارات لخدمة المواطنين الذين لديهم القدرة على الاستثمارات وهذا من أجل تحقيق منفعة للجميع.

**2- تنشيط الإنتاج:** إن اللجوء إلى القروض يساعد المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها في الحرية والتوسع في النشاط مما يؤدي للوفرة في الإنتاج بتكلفة أقل.

**3- استثمارات المدخرات:** يعتبر الادخار الممول أو المنبع الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في تقديم القروض وبعث نشاطها فكلما كان استعمال القروض بوفرة من قبل البنوك المساهمة في الانتعاش الاقتصادي كلما كان إقبال المدخرين أكبر واستغلال أمثل للكتلة النقدية الموجودة في السوق النقدية.

<sup>1</sup> - د حسين بلعجوز، المرجع السابق، ص ص 69 - 70.

4- **مقابلة مشاكل خاصة:** إن الوظائف السابقة دورية دائمة للإدارة المالية ولكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثه، وهذا يتم عند الجمع بين مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد ويتخذ إحدى الصورتين الآتيتين:

4-1- **الاندماج:** هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد فيه استقلاليتها المالية، وشخصيتها القانونية.

4-2- **الانضمام:** يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها ووجودها فتقوم بضم جميع أصولها أو جزء منها لمؤسسة لأخرى وعليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: أنواع القروض البنكية

هناك عدة تصنيفات نعتمد عليها في تقسيم القروض المصرفية إلى مجموعات متعددة، إما وفقا لمدة القرض أو الغرض منه، أو بناءً على النشاط الممول أو وفقا للشخص المقترض ..... إلخ، ومن بين هذه المعايير نجد ما يلي:

#### 1- قروض من حيث النشاط الممول

يقسم هذا النوع من القروض إلى :

1-1- **قروض إنتاجية:** وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي خاصة.

1-2- **قروض استهلاكية:** وهي تلك القروض التي يكون هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة، كالبيع بالتقسيط.

#### المطلب الثاني: قروض من حيث الغرض:

يصنف هذا النوع من القروض إلى ما يلي:

1- **قروض تجارية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.

2- **قروض صناعية:** هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية ( إنتاج، استهلاك، تجديد، إنشاء... إلخ).

3- **قروض زراعية:** هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.

4- **قروض عقارية:** هدفها تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالعقارات من مباني، أراضي وإقامة المنشآت الكبرى.

5- **قروض شخصية:** وهي تلك المقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتهم المختلفة وكذلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.<sup>2</sup>

1 - د حسين بلعجوز، نفس المرجع السابق، ص ص 70 - 71.

2- عبد الحق بو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية - عمليات تقنيات وتطبيقات -، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص

المطلب الثالث: قروض حسب معيار الزمن:

وتقسم إلى ما يلي:

1- القروض القصيرة الأجل: ومدتها أقل من سنتين وهناك شكلان أساسيان يمكن أن يأخذهما هذا

النوع من القروض:

✓ قروض نقدية؛

✓ قروض بالتوقيع؛

ويقصد بالقروض النقدية أو الفعلية تلك المبالغ النقدية التي يقدمها البنك فعلا إلى الزبون في حين يقصد بالقروض بالتوقيع منح البنك لزبونة ضمانا بالدفع، أي أن الزبون لا يحصل على مبلغ نقدي من البنك وإنما يحصل على توقيع البنك.

وفيما يلي أهم أنواع القروض القصيرة الأجل:<sup>1</sup>

1-1- قروض الصندوق: وهي قروض يطلبها الزبون لتغطية عجز ظرفي في السيولة ( أي في

الصندوق)، وهو ينتظر تدفقات نقدية في القريب العاجل ليسدد مبلغ القرض، وتعتبر قروض

الصندوق عن ترخيص البنك للزبون بطلب من هذا الأخير، ليجعل حسابه مدينا بمبلغ القرض

وفق شروط معينة، ومن أبرز أشكال هذه القروض:

1-2- تسهيلات الصندوق: تمنح من أجل إعادة التوازن لخزينة المؤسسة حتى تتمكن من ضمان السير

العادي لدورة الاستغلال، ك شراء المواد الأولية، أو دفع مستحقات الضرائب، ولذلك تسمى أيضا

بقروض الرزنامة<sup>2</sup>.

1-3- الكشف المصرفي: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون ناجم عن عدم كفاية رأس المال

العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة

أطول قد تصل إلى سنة، وهناك ثلاث حالات يطلب فيها هذا النوع من القرض:

✓ عندما تزيد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب.

✓ عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة.

✓ عندما تزيد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

<sup>1</sup> - بن عبيد فريد، محاضرات الاقتصاد البنكي، السنة الثالثة، العلوم الاقتصادية LMD، جامعة المسيلة، 2013، ص

<sup>2</sup> بن عبيد فريد، مرجع نفسه، ص 239.

- 1-4- القروض الموسمية:** هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي ولا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف ويمنع هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة إلى غاية 9 أشهر<sup>1</sup>.
- 1-5- التسبيقات على الفواتير:** وهي قروض تقدم بغرض تغطية جزء من فواتير الزبون المستحقة على بعض المؤسسات أو الإدارات أو الجماعات المحلية ، والناجمة عن أعمال أو خدمات قدمها لها<sup>2</sup>.
- 1-6- الخصم التجاري:** وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم<sup>3</sup>.
- 1-7- الفوترة:** هي عقد يتم بمقتضاه التنازل عن حقوق الزبائن من خلال تحويل فواتير إلى طرف آخر وبعدها كانت هذه العملية تقوم بها مؤسسات مختصة تسمى المفوتر ، أو وسيط (القانون التجاري الجزائري) سمحت عدة تشريعات للبنوك بتقديم هذه الخدمة، خاصة بعد الاتجاه نحو البنوك الشاملة.
- 1-8- قروض الاستغلال:** وتتمثل في القروض التي ستفيد الزبائن لتمويل دورات الاستغلال دون انكشاف في حسابه، كسواء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج أو غير ذلك، ويخضع طلب القرض للدراسة من طرف البنك، ثم يطلب من الزبون، في حالة الموافقة على طلبه، تقديم ضمانات ( عينية أو شخصية ) تطمئن البنك على استرداد قيمة القرض.
- 1-9- القروض الشخصية:** وهي قروض تقدم لأصحاب حسابات الصكوك، أي لغير التجار وتصنف هذه القروض ضمن قروض الاستهلاك.
- 1-10- القروض بالتوقيع:** يتجسد القرض هنا في ضمان البنك بدفع مبلغ الدين إذا لم يتم الزبون بذلك عند استحقاقه، ويأخذ هذا الضمان الأشكال التالية<sup>4</sup>.
- 1-11- الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكونه الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان ( البنك ) شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الالتزام.

<sup>1</sup> - هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 03 ، 2012 ، ص8.

<sup>3</sup> - بن عبيد فريد ، مرجع سابق ، ص 240 .

<sup>3</sup> - هبال عادل ، مرجع سابق، ص10

<sup>4</sup> - بن عبيد فريد ، مرجع سابق، ص 240 - 242 .

1-12- الكفالة: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين ( الزبون ) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

1-13- القبول المصرفي: يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.<sup>1</sup>

1-14- خطاب الضمان: هو محرر يقدمه البنك ، بطلب من الزبون يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد إلى الدائن إذا عجز زبونه عن السداد خلال فترة محددة، ويأخذ البنك مقابل ذلك عمولة في شكل نسبة من مبلغ الضمان، وقد تكون مدة صلاحية خطاب الضمان قابلة للتمديد، وفي هذه الحالة يتم النص صراحة على مدة التمديد في الخطاب، وفي بعض الحالات لا يتم تحديد سريان الخطاب وإنما تربط صلاحيته بانتهاء المشروع موضوع الضمان.<sup>2</sup>

1-15- الاعتمادات المستندية: وهي مرتبطة بعمليات التجارة الخارجية (تصدير واستيراد ) حيث يتوسط بنك أو أكثر من أجل تسديد قيم السلع المستوردة وتحصيل قيم السلع المصدرة أي تقوم بتسوية المعاملات المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية فالاعتماد المستندي يتخذ شكل وثيقة مصرفية يرسلها البنك بناء على طلب زبونه إلى بنك آخر في الخارج، وعادة ما يلي عقد البيع المبرم بين طرفي العملية التجارية، المستورد من جهة والمصدر من جهة ثانية، والهدف منه هو تسوية الثمن وإتمام الصفقة بناء على وثائق معينة ذات الصلة بالسلع موضوع الصفقة.<sup>3</sup>

2 - القروض المتوسطة الأجل: هي التي تم آجالها عن خمس سنوات، وتوجه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

3- القروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات ، فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.<sup>4</sup>

المبحث الثالث: معايير، مراحل وشروط منح القروض البنكية

المطلب الأول: معايير منح القروض البنكية

يقوم البنك بمنح القروض أخذًا بحين الاعتبار الأهداف الاقتصادية، وإن المعايير الاقتصادية هي الأساس لمنح القروض حيث نجد أن هذه المعايير تتمثل فيما يلي:

1- هبال عادل ، مرجع سابق، ص 10 .

2- بن عبيد فريد ،مرجع سابق،،ص 243 .

3- عبد الحق بو عتروس، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

4- هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

**1- شخصية العميل:**

وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح الائتمان ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردون الذين يقومون بالتوريد إليه.

**2- رأس المال:**

يجب تمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا بمركز مالي سليم.

**3- القدرة:**

لا بد أن تكون للمقترض القدرة على سداد القرض، وعلى البنك أن يتحقق من دخل المقترض وما لديه من حقوق لدى الغير من حيث قيمتها ومواعيد استحقاقها لمعرفة القدرة الحقيقية للمقترض على تسديد الدين.

**4- الضمانات:**

وهو ما يطلبه المقترض أو البنك أو المقترض لتعزيز ثقته ولضمان تشجيع منح القروض البنكية وكلما كان الضمان كافي كان باستطاعة المقترض أي العميل الحصول على قروض كبيرة يطلب البنك هذه الضمانات لكي يضمن حقه في استرجاع قيمة القرض، ويكون في حماية أكثر.

**5- السمعة:**

يعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: مراحل منح القروض البنكية**

نظرا للمخاطر العديدة التي تنجم عن منح القروض فإن البنك يقوم بعدة دراسات قبل منحها، حيث تمر عملية منح القروض بعدة مراحل وهي:

**1- تقديم ملف القرض من الزبون:**

ويشتمل هذا الملف أساسا على:

1-1- طلب خطي موقع يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه؛

1-2- القوائم المالية (الميزانيات وجدول حسابات النتائج) لثلاث أو خمس سنوات سابقة؛

1-3- دراسة الجدوى أو الدراسة التقنية - الاقتصادية للمشروع المراد تمويله

(دراسة تفصيلية)؛

1-4- نسخة من السجل التجاري؛

1-5- وثائق إجراء الذمة تجاه مصالح الضرائب؛

1-6- عقد الملكية أو عقد إيجار المحل؛

1-7- الضمانات المقترحة؛

<sup>1</sup> - د حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص ص 71-72.

**2- الفحص الأولي للقرض:**

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب والإنطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته، بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها.<sup>1</sup>

**3- دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك:**

وتشمل هذه الدراسة الجوانب الآتية :

**3-1- شخصية الزبون:** وتعتبر عنة مكانة الزبون في نظر البنك من جهة، والتي تتحدد بأقدمية تعامله مع البنك، وحجم تعاملاته(حسابه)، ومدى التزامه وجدديته، على ضوء تعاملاته السابقة مع البنك، كما تعتبر من جهة ثانية عن سمعته ومكانته في السوق ومركزه الأدبي ما بين المتعاملين معه، ومع أن شخصية الزبون لها تأثير بالغ على اتجاه البنك إلا أنها تبقى غير كافية، خاصة إذا كان المبلغ المطلوب هاما أو كان المشروع المراد تمويله ينطوي على درجة عالية من المخاطرة، ولذلك يجب الاستمرار في الدراسة.<sup>2</sup>

**3-2- تحليل المركز المالي للزبون:**

**3-3-3- تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل (**

**القدرة على التسديد )، إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أولا.<sup>3</sup>**

**3-4- إن التحليل الائتماني للزبون من حيث شخصيته وسلامة مركزه المالي قد يكون غير كاف**

**لاتخاذ قرار الإقراض، وبالتالي يجب النظر في المشروع المعروض للتمويل أيضا، وهو يصطلح عليه**

**بجدوى المشروع.**

**3-5- دراسة جدوى المشروع:**

تتضمن دراسة جدوى المشروع ثلاث جوانب أساسية هي:

✓ الدراسة التسويقية.

✓ الدراسة الفنية.

✓ الدراسة المالية.

وحيث أن البنك يهتم باسترداد أمواله مع الفائدة المتفق عليها، فإن نظرتة تنصب على جانب السوق (حجم الطلب) والعوائد المتوقعة من المشروع، غير أن البنك هنا لا يكتفي بمجرد فحص الدراسة المقدمة من

<sup>1</sup> - د حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 73.

<sup>2</sup> - بن عبيد فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 259 - 260.

<sup>3</sup> - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 205 - 206 .

الزبون، بل يعمل على تمحيصها والتحقق من أن التوقعات المتضمنة في هذه الدراسة غير مضخمة وأقرب إلى الواقع .

إذا كانت نتائج التحليل المالي إيجابية، وكان المشروع المطلوب تمويله مجدياً، قد تلجأ إدارة البنك إلى إجراء مقابلة مع الزبون، خاصة إذا كان المبلغ المطلوب هاماً، أو كانت هناك ضرورة للاستفسار حول بعض المعلومات غير الواضحة أو غير الواردة في الملف المقدم للبنك، كما أن البنك قد يلجأ إلى إجراء معاينة ميدانية للإمكانات المعدة لإقامة المشروع.<sup>1</sup>

**3-6- المقابلة والمعاينة:** يمكن من خلال المقابلة معرفة سبب طلب القرض، ومدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك والقواعد المتضمنة للائتمان المصرفي وأيضاً الحكم على سمعة العميل وصدق المعلومات التي يدلي بها، فضلاً عن ذلك، يرسل البنك مختصين لمعاينة مقر المشروع والإطلاع على المساهمات العينية التي سيساهم في هذا المشروع.<sup>2</sup>

**3-7- الضمانات:** بعد الموافقة المبدئية على منح القرض يطلب البنك من المقترض تقديم ضمانات على القرض موافقة لمبلغه، وهناك تفاوض ما بينهما حول طبيعة هذه الضمانات.<sup>3</sup>

**3-8- التفاوض مع الزبون حول القرض:** بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.<sup>4</sup>

**4- اتخاذ قرار الإقراض:** في ضوء ما ستسفر عنه الدراسات المالية والاقتصادية والبيئية لطلب العميل المقترض، يتم تحديد النتيجة التي يقترحها البنك، فإما القبول بالشروط أو عدم القبول، ففي حلة القبول يبدأ الجهاز الائتماني للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني، فتلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض، ومن بين هذه المعلومات مديونية المقترض لدى البنك ووضعه الضريبي، وقيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد، وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة السابقة، والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة، الربحية، النشاط والمديونية، الرأي الائتماني، التوصيات بشأن القرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة.

<sup>1</sup> - بن عبيد فريد، مرجع سبق ذكره، ص ص 261 - 262.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية : بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار، الدار الجامعية، أسكندرية، مصر، 2001، ص 118.

<sup>3</sup> بن عبيد فريد، مرجع سابق، ص 262.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 206.

ويقوم الطرفان البنك (المقرض) والعميل (المقترض) عند الاتفاق بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.<sup>1</sup>

**5 - صرف مبلغ القرض:** بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض، حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والضامن على العقد واتفافية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات، وبعد التوقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدام القرض، ومنه وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.

**6 - متابعة القرض:** إذا صدر القرار بمنح الائتمان لعميل ما، وبدأ الصرف منه وفقاً للقواعد المتفق عليها بين البنك والمقترض تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة وهي مهمة متابعة نشاط العميل والتي تنتهي بتمام انتهاء مدة القرض المتفق عليها في البنود السابقة التي كانت قبل منح القرض للعميل المقترض.

كما أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للقرض وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتابعة تمر بثلاث مراحل وهي:

متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف، متابعة بعد الصرف، والتي تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية، وقد تظهر من خلال هذه المتابعة أيضاً بعض التصرفات من العميل المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.<sup>2</sup>

**7 - تحصيل القرض:** تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافاً إليه الفوائد، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها في مرحلة التفاوض فيجب على المقترض أن يحترم السداد سواء كانت سداسية، سنوية، أقساط ثابتة أو أقساط غير متساوية وفي بعض الحالات تطرأ ظروف مفاجئة فيما لا يسمح للعميل للوفاء بديونه، أما إذا كان الشخص يتمثل في إحدى القطاعات العامة فتتوب الخزينة العامة بالتكفل بالوفاء بالقرض، وهنا تظهر أهمية الضمانات سواء القرض كانت شخصية أو حقيقية، فإذا كانت عملية الإقراض هامة فإن تحصيل القرض أهم.

كما يقول أحد خبراء الإقراض: " يجب ألا يسجل أي قرض في الدفاتر (دفتر البنك) دون فهم كيفية تحصيله"<sup>3</sup>، يجب التأكد في نهاية أجل القرض من أن كل المبلغ مع الفوائد قد تم تحصيلها، وبعده يتم غلق الملف وحفظه.<sup>4</sup>

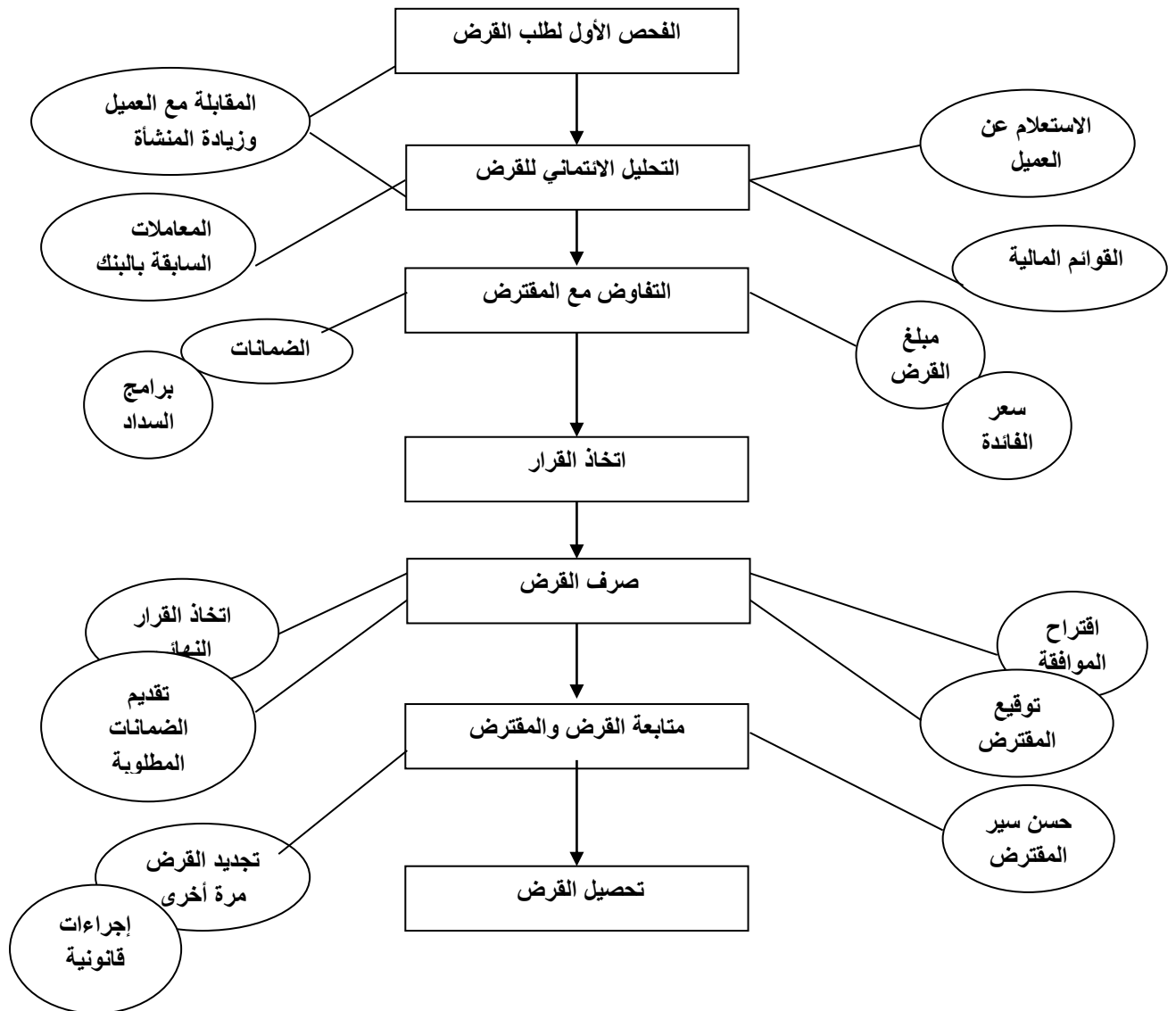
<sup>1</sup> - هبال عادل، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص 15 - 16.

<sup>3</sup> - د حسين بلعجوز، نفس المرجع السابق، ص 75.

<sup>4</sup> - بن عبيد فريد، مرجع سابق ذكره ص 263.

ونلخص مراحل منح القروض البنكية في المخطط التالي:



المصدر: هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مرجع سبق ذكره، ص-288

### المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح الإئتمان هي:

- 1- سلامة القروض: القرض البنكي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في حساب المقترض (المدين)، مقابل وعد كتابي بالسداد حسب الشروط التي يتفق عليها، ولا يمنح البنك القرض إلا عندما يثق من سلامة وقدرة الزبائن على الوفاء (الدفع)، وهذا دائماً حسب الشروط المتفق عليها.

ومهما بلغت درجة الحرص والحذر فإن هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر، حيث أنه في كل قرض قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على السداد، مما يجعل البنك يتحمل بعض الخسائر، لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر التي لا مبرر لها لأن خسارته في الإقراض تعني قلة أرباحه.

2- سيولة القرض: عندما نقول السيولة نتبادر إلى الأذهان مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة أي النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل نقداً، إما بالبيع أو بالاقتراض من البنك المركزي، بضمانها من أجل تلبية طلبات السحب دون تأخير،<sup>1</sup> وعندما نقول سيولة القرض فيقصد بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه، فسيولة القروض تنشأ في ثلاثة حالات:

2-1- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية: فالقروض التي يتم سدادها من عملية إنتاجية بيع بأموال مقترضة تعتبر ذات سيولة ذاتية، حيث أن القرض يتم سداده بمجرد انتهاء فترة الإنتاج وبيع السلع المنتجة.

2-2- القروض مقابل أوراق تجارية: مثل الكمبيالات تتمتع بالسيولة لأن البنك يمكنه إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي، بشرط مطابقتها للشروط التي يحددها.

2-3- القروض المضمونة بأوراق مالية: حيث يمكن بيعها إذا ما تعسر المقرض عن السداد، وبذلك يضمن البنك الحصول على أمواله.

3- التنوع: عندما ينوع البنك قروضه على العملاء يجب أن لا يقتصر على نوع معين من المقرضين، في نشاط اقتصادي مماثل وإنما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة.

ويقصد بالتنوع أيضاً عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة، إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن.

ويتميز هذا التنوع الشامل بتقليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على مدار السنة.

4- طبيعة الودائع: هناك أنواع عديدة من الودائع، ويعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس

المودعين، ومسؤولية البنك هنا تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.<sup>1</sup>

5- القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي: توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطياته.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 106.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 107-108.

وقد يعطي البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية كل هذه الحدود الموضوعية تحد من نشاط البنوك في الإقراض.

6- **سياسة مجلس الإدارة:** يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض وإبراز أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجال السداد والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض وإعطاء لجنة القروض، ويراقب مجلس الإدارة هذه السياسة الموضوعية، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين عليه.

7- **الدورات التجارية:** تقوم البنوك بتغيير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي الانتعاش والكساد، ففي فترة الانتعاش (الرخاء) توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لحاجة المقترضين إليه.

ولتقاؤل الجميع في إرتفاع الأرباح ضننا منهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي وعدم الشك بأن هناك حد لهذا التوسع، فكلما زاد النشاط زادت الحاجة للائتمان لتمويل النشاط المتزايد، أما في فترة الكساد حيث تقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة وغير مستغلة ولا تحقق منها أي ربح من خلال هذه الفترة.

8- **مصادر الوفاء بالقروض:** يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقرض من سداد الدين في الوقت المحدد، ولا يعني أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد، وفيما يخص القرض الغير المضمون فبالرغم من أن المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي.

وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير مضمونة من المقرض فيما يلي:

✓ **تحويل الأصول إلى نقد:** إما ببيع أوراق مالية، أو أصل من الأصول لسداد قيمة القروض أو تحصيل أوراق قبض وديون.

✓ **الدخل وزيادة رأس المال:** وذلك عن طريق ادخار جزء من الأرباح أو الدخل أو إصدار أسهم جديدة للبيع.

9- **الاقتراض:** وينشأ من حاجة بعض المشاريع الناجحة التي تحقق أرباح إلى الاقتراض على الدوام لإتمام المشروع، ودورة الإنتاج وتوليد الدخل، ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 111 - 112.

## خلاصة:

يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية استقبال الودائع من جهة وتقديمها في شكل قروض بأشكال مختلفة من جهة أخرى، تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص ولكن على البنوك أن تعترف بوجود احتمال لعدم استرجاع أموالها سواء كلياً أو جزئياً وذلك في مواعيد استحقاقها، وهو ما يولد مخاطرة القرض التي تتمثل في الفرق بين قيمة القروض الممنوحة من البنوك ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها مستقبلاً من مقترضيه.

تمهيد:

لا يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي تمنحها فقط، بل أن نجاحها يعتمد أساسا على مواجهتها لمختلف المخاطر التي تتعرض لها، لاسيما مخاطرة القرض التي تعد أكبر تهديد تواجهه البنوك وعائقا كبيرا يقف أمامها عند منحها لتلك القروض. لتغطية هذه النقاط، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: مخاطر القروض البنكية.
- ✓ المبحث الثاني: الطريقة الكلاسيكية في تقدير مخاطر القرض.
- ✓ المبحث الثالث: طرق تقدير مخاطر منح القروض البنكية.

## المبحث الأول: ماهية مخاطر القروض البنكية

## المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية

يعمل البنك على أنه وسيط مالي في الاقتصاد بجمع الموارد من جهة وتوزيعها من جهة أخرى في شكل قروض مصرفية، فهو بذلك يقدم مساعدات للمؤسسات والأفراد، قد تكتنف هذه المساعدات عدة مخاطر ترجع لعدة أسباب سواء الخاصة بالعميل أو الخاصة بالبنك، ويمكن أن نعرف المخاطر على أنها:

هي تلك المخاطر الائتمانية التي تنشأ عن احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية.<sup>1</sup>

وأيضاً هي عدم انتظام الفوائد وتذبذب في قيمتها أو نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساساً في حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.<sup>2</sup>

كما يعرفها البعض بأنها عدم استعادة الفائدة أو أصل المبلغ المقترض أو كليهما إلى المصرف.<sup>3</sup> ونستخلص أن المخاطر الائتمانية هي عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف في التاريخ المحدد ووفق الشروط المتفق عليها، سواء من حيث الفائدة أو أصل مبلغ القرض، إذ أن كل قرار من قرارات البنوك يتضمن مخاطر وتتمثل هذه المخاطر في مدى ابتعاد النتائج المحققة مع الأهداف المخططة، إن إدارة الائتمان في العمل المصرفي تتعرض إلى الكثير من المخاطرة، عند اتخاذها القرار الائتماني، فهي تعمل جاهدة على معرفة أسباب هذه المخاطر والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ أن كلما تمكنت من معرفة الأسباب استطاعت أن تتحوط أكثر وتتجنب هذه المخاطر وإبقائها عند مستوى معين يمكن للمصرف أن يتحملها .

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر، عمان - الأردن، 002، ص 173

<sup>2</sup> هبال عادل، هبال عادل إشكالية القروض المبعثرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 03، 2012، ص 32.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة وراق، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص 209 .

## المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

**1 - المخاطر الائتمانية:** تعرف المخاطر الائتمانية بأنها تلك المخاطر الناتجة عن احتمال عدم قدرة العميل على سداد مبلغ القرض في الوقت المحدد مما تترتب عليه خسائر كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.

إن المخاطرة الائتمانية تنشأ عن احتمالات التغيير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل، التي بدورها تؤثر على دخله والذي يستخدم لخدمة الائتمان وفوائده، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف<sup>1</sup>

كما تتم مراقبة هذا النوع من المخاطر عبر عدة إجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك حيث يتم إجراء فحص للتطبيقات الائتمانية بواسطة مسؤولي الائتمان أو لجان الإعتمادات التي يجب أن تتوصل إلى الاتفاق قبل اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة كما تتحدد قواعد التفويض عند مستويات متنوعة في البنك من المسؤول عن هذه الالتزامات، وإصدار تقارير عن القروض المستحقة السداد للعملاء مطلوب لضمان بقاء تلك المبالغ ضمن حدود عالمية، وأخيراً توجد قواعد متصلة بتنوع المخاطر عبر الأطراف المقابلة، وبالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن قياس المخاطرة الائتمانية يزال صعباً للغاية.

**2 - مخاطر السيولة:** إن مخاطر السيولة تعني أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هنا تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة<sup>2</sup>، وينتج عن حالة اللاسيولة الشديدة الإفلاس، فإن هذه الأحوال الشديدة ناتجة عن عدة مخاطر أخرى مثل عدم قدرة عميل مهم الدفع عند حلول موعد الاستحقاق فهي تسبب مشاكل في السيولة وتكفي لإحداث عمليات سحب للودائع وكذلك إغلاق حدود التسهيلات الائتمانية بواسطة المؤسسات الأخرى الساعية لحماية نفسها من حدوث عجز محتمل عن الدفع، ويمكن للثنتين معا أن يحدثا أزمة سيولة شديدة يمكن أن تنتهي بالإفلاس<sup>3</sup>.

**3 - مخاطر تذبذب أسعار الفائدة :** ويرتبط هذا النوع من المخاطر بقدرة إدارة البنك على إدارة عملية تسعير أصول البنك وخصومه بشكل كفاء وفعال، كذلك إدارة آجال الاستحقاق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

<sup>1</sup>- حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 175.

<sup>2</sup>- طارق عبد العال حماد مرجع سابق، ص 200.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

إن أسعار الفائدة إذا ارتفعت فهي تؤثر على إقبال العملاء على القروض لأن تكلفة القروض ترتفع ونتيجة لذلك ينخفض مستوى القروض لدى البنك مما قد يؤثر على أرباحه .

لذلك يجب على البنك اعتماد نظام معلومات يتسم بالكفاءة والحداثة يوفر لإدارة البنك المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، والذي يرشد قرارات البنك للوقوف على أهم المتغيرات الحاكمة لقرارات تسعير البنك لأصوله وخصومه.<sup>1</sup>

**4 - مخاطر أسعار الصرف:** وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حال امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية خاصة أن أسواق العملات الأجنبية تخضع لعدة تقلبات حادة، حيث يتطلب وجود رأس مال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب.<sup>2</sup>

ويمكن تعريفه على أنه الخسارة المحتملة نتيجة تباين سعر الصرف بين العملات الأجنبية المختلفة وبين العملة الوطنية. وينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة غياب النظم الحديثة للمعلومات، وكذلك الدراسات لكافة العوامل السياسية والاقتصادية التي تحكم حركة أسواق المال والتجارة الدولية في إدارة البنك، لذلك يتعين على إدارة البنك وضع سياسات محددة والمتابعة والمراقبة بشأن المخاطر المترتبة عن تقلبات أسعار الصرف.

**5 - مخاطر التشغيل:** ويرتبط هذا النوع من المخاطر بقصور نظام الرقابة الداخلية، أي وجود أوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية، وكذلك تشمل عملية الغش والاحتيال وخيانة الأمانة سواء من العملاء أو العاملين، والخسائر التي تنجم عن الأعطال في نظم الاتصال ونظم التشغيل الإلكتروني بالبنك.<sup>3</sup>

**6 - مخاطر قانونية:** وقد ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة غياب سلامة المستندات التي يتحصل عليها البنك من عملائه لتغطية ضمانات لديهم أو سلامة المستندات القانونية من عقود وتعهدات والتي تحكم علاقة البنك بعملائه كما تنشأ المخاطر القانونية نتيجة صدور تشريعات مثلاً تؤثر على المراكز المالية للمدينين من حيث حقوقهم لدى الغير وحقوق البنك لديهم.

<sup>1</sup>- أحمد عتيم، الأزمات المصرفية والمالية، مصر، 2004، ص 85.

<sup>2</sup>- هبال عادل، مرجع سابق، ص 34

<sup>3</sup>- أحمد عتيم، مرجع سابق، ص 90 .

وبعد ذكر كل هذه الأنواع من المخاطر المصرفية لا يجدر بنا أن نغفل على نوع من المخاطر الهامة ألا وهي مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، هناك حد أدنى لرؤوس الأموال التي تغطي مخاطر حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية أو الأسهم في دفتر التداول وتتنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة في جميع العقود ويوجد مخاطر عامة ومخاطر تؤثر على السوق ككل، وغير ممكن تنويعها ومخاطر غير عامة يمكن تنويعها.

### المطلب الثالث: أسباب نشوء مخاطرة القرض

1. المخاطر العامة: هي المخاطر المتعلقة بوقوع أزمات سياسية أو اقتصادية أو أيضا لحدوث كوارث طبيعية كالفيضانات الجفاف و الأوبئة، التي بدورها قد تخلف ضررا كبيرا في المؤسسات.<sup>1</sup>

✓ المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

✓ المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد.

✓ الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ.

2. مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود

<sup>1</sup> -Farouk BOUYACOU, L'entreprise et le financement bancaire, Casbah édition, Alger, 2000, p 21.

موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.<sup>1</sup>

3. **الخطر القانوني:** وهو يتعلق أساساً بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى

علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي

✓ النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن... الخ.

✓ السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

✓ مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل

تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع،

ورهن ممتلكات المنظمة.

✓ علاقة المسيرين بالمساهمين.

4. **خطر البلد:**

لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول

النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة.

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء

بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي

يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه

الظروف سلباً على إمكانياته في النشاط والإنتاج.

ويمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية لأسباب أخرى يمكن حصرها في ما يلي:

- **سببها البنك:**

✓ اتسام أداء الجهاز البنكي بالتسرع والمنافسة الغير رشيدة.

✓ العجز في الأطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ

القرارات الائتمانية.

- **سببها العميل:**

✓ عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك.

<sup>1</sup> - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل

للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 360.

## - سببها البنك والعميل:

- ✓ عدم تطابق المعلومات بين البنك والعميل.
- ✓ تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العميل أو البنك في حد ذاته...<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: الطريقة الكلاسيكية في تقدير مخاطر منح القروض

يعتمد المنهج الكلاسيكي في تحليله للمخاطرة على أسلوب التحليل المالي الذي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعيتها، ويتم التحليل المالي للمؤسسة من خلال دراسة توازنها المالي من جهة ودراسة بعض النسب المالية ليطمقارنتها مع نسبها النموذجية من جهة أخرى.

## المطلب الأول: ماهية الأساليب الكمية

1- تعريف الأساليب الكمية: وهي استخدام للأساليب الرياضية في اتخاذ القرارات حيث تم في السنوات الأخيرة تطوير العديد من الأساليب الكمية بهدف المساعدة في اتخاذ القرار.

ويمكن تعريف مصطلح الأساليب الكمية بأنه مصطلح يطلق على عملية صنع القرار المبنية على المنهج العلمي، مع الاعتماد بصفة رئيسية على أساليب التحليل الكمي في حل المشكلة الإدارية بهدف الوصول إلى حدود الإمكانيات المتاحة وذلك بناء على بيانات البديل الأمثل في حدود الإمكانيات المتاحة، وذلك بناء على بيانات تفصيلية ودراسة دقيقة للمخرجات وتقدير المخاطر لكل البدائل المتاحة، وبلغة أخرى هو علم التمثيل الرياضي لمشاكل عملية اتخاذ القرار وإيجاد طرق حل لهذه النماذج الرياضية.<sup>2</sup>

ويفهم من مصطلح أساليب المنهج الكمي بأنها مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تستخدم من قبل متخذ القرار لمعالجة مشكلة معينة لترشيد القرار الإداري المزمع اتخاذه بخصوص حالة ما، وقد عرفها

<sup>1</sup> - محمد باسو، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان البنكي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر، 2013، ص 8-9.

<sup>1</sup> - زينب عبد الرزاق عبود الهنداوي، تاريخ الأساليب الكمية، [www.uobabylon.edu.iq](http://www.uobabylon.edu.iq)، تاريخ الإطلاع: 2016/03/24، 15:00.

البعض بأنها تلك الأطر الرياضية أو الكمية التي من خلالها يتم استيعاب كافة مفردات المشكلة والتعبير عنها بالاعتماد على العلاقات الرياضية (معادلات أو متباينات) وذلك كخطوة أولى نحو معالجتها وحلها. كما يمكن تعريفها بأنها النماذج الرياضية أو الكمية التي من خلالها يتم تنظيم كافة مفردات المشكلة الإدارية أو الاقتصادية والتعبير عنها بعلاقات رياضية، وتفرض شروط للمتغيرات المستخدمة لبناء تلك المعادلات أو المتباينات ويتم دعم هذه المعادلات بالبيانات اللازمة والتي يعتبر قسم منها ثوابت والبعض الآخر متغيرات مما يناسب طبيعة المشكلة، هذا يعني أن النموذج الرياضي يعتبر الوسيلة أو الأسلوب الذي تتم معالجة المشكلات من خلاله، ثم تجرى عليه التحليلات الملائمة حسب طبيعة المشكلة وبالتالي يتم التوصل إلى الحل.<sup>1</sup>

### 1. أهمية الأساليب الكمية:

- ✓ المساهمة في تقريب المشكلة الإدارية إلى الواقع.
- ✓ صياغة نماذج رياضية معينة تعكس مكونات المشكلة.
- ✓ عرض النموذج في مجموعة من العلاقات الرياضية وإعطاء بدائل مختلفة لعملية إتخاذ القرار بما يساهم في تفسير عناصر المشكلة والعوامل المؤثرة فيها.

### 2. تطور استخدام الأساليب الكمية:

ترجع بداية ظهور هذا المدخل إلى المحاولات الأولى التي بذلها رواد الإدارة العلمية ومنهم تاييلور في بداية القرن العشرين في إدخال الأساليب العلمية في الإدارة، ويتجسد استخدام هذه الأفكار في منتصف الأربعينات والخمسينات، حيث فرضت الحرب العالمية الثانية حاجة ملحة للدقة في توزيع الموارد المهمة لمختلف العمليات العسكرية، وهو ما دعا القيادة العسكرية البريطانية إلى تشكيل فريق من المتخصصين بعلم الرياضيات والهندسة والفيزياء والاقتصاد وغيرها من التخصصات العلمية ومهمة هذا الفريق هي إجراء بحوث في العمليات العسكرية مع تقديم الحلول المقترحة، وقد أحرز هذا الفريق في توزيع أنظمة الرادار والمقاومات الأرضية نجاحاً واضحاً، وبعد انتهاء الحرب وما تحقق من نجاحات لفريق بحوث العمليات ظهرت الرغبة في اعتماد هذا المدخل خارج الاستخدامات العسكرية.

<sup>1</sup>-نسيمة أحمد الصيد، أساليب المدخل الكمي و أهميتها في ترشيد القرارات الإدارية، [www.docstor.com](http://www.docstor.com)، تاريخ

وما إن جاءت الخمسينات حتى انتشر استخدام هذا المدخل وبشكل واسع في الكثير من منظمات الأعمال وفي مختلف المجالات، وبذلك دخل الفكر الإداري مرحلة جديدة تقوم على استخدام أساليب المدخل الكمي في معالجة المشكلات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعاً ذو أهمية بالغة من مواضيع الإدارة المالية وضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم، وهو في جوهره يرتكز على الدراسة التفصيلية للبيانات والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور البيانات بالكميات التي هي عليه، مما يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسة المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.<sup>2</sup>

#### 1. تعريف التحليل المالي:

بصفة عامة يمكن تعريف التحليل المالي: "هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار المناسب".<sup>3</sup>

إن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار وهو عبارة عن عملية منظمة بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- مؤيد عبد الحسين الفضل، المنهج الكمي في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص33.

<sup>2</sup>- بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2004، ص57.

<sup>3</sup>- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص21.

<sup>4</sup>- سعيدة زاوي، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح- ورقلة، الجزائر، 2013، ص5.

## 2. أهمية التحليل المالي:

وتبرز أهمية التحليل المالي في تشخيصه للوضع المالي للمؤسسة سابقا وحاليا، الأمر الذي يتيح فرصة لاكتشاف نواحي القوة والضعف لمركزها المالي، وتزداد أهميته كلما تمكن من تزويد المدير المالي بالأدوات التي تسمح له بمتابعة مستمرة للتغيرات من جهة واتخاذ قرارات تصحيحية من جهة أخرى، ولا تتوقف أهميته عند هذا الحد، بل إنه يعد أداة أساسية لاتخاذ قرارات مالية تنقسم بين قرار تمويل نشاطات استثمارية لمدة طويلة الأجل من جهة، وبين قرار تمويل نشاطات استغلالية لمدة قصيرة الأجل من جهة أخرى.

ولا يقتصر استعمال نتائج التحليل المالي على الأطراف الداخلية فقط بما في ذلك المسير المالي أو المدير المالي، بل يتسع أيضا إلى أطراف خارجية، لاسيما البنوك التجارية التي تعمل على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة للحكم على مدى قدرتها على تسديد ديونها وذلك إما بدراسة توازنها المالي أو تحليل نسبها المالية بالإضافة إلى أطراف أخرى كمصلحة الضرائب ورجال الأعمال.

## - أهداف التحليل المالي:

## 1- الأهداف الداخلية:

- ✓ الاستفادة من المعلومات المتحصل عليها من خلال التحليل المالي في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- ✓ إعطاء صورة واضحة وحقيقية للمركز المالي للمؤسسة وذلك بوضع مؤشرات أولية حول مستوى السيولة وربحيتها ومر دودية الأموال المستثمرة.
- ✓ تشخيص نقاط ضعف المؤسسة من الناحية المالية ومحاولة معالجتها ونقاط قوتها والاستفادة منها.
- ✓ اتخاذ إجراءات تبحث عن التوازن المالي للمؤسسة وذلك بناء على المعلومات المتحصل عليها من تشخيص وضعها المالي.
- ✓ اتخاذ قرارات إستراتيجية كقرارات الاستثمار، اختيار وسائل التمويل، تغيير حجم رأس المال و سياسة توزيع الأرباح.
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية فيما يخص الاستثمارات، الخزينة... الخ.

## 2- الأهداف الخارجية:

- ✓ تمكين البنوك التجارية من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من ديون، وبالتالي اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، ويكون ذلك بناء على المعلومات المقدمة في ملفات طلب القرض.
- ✓ مساعدة مصلحة الضرائب على تقييم النتائج المالية الصافية للمؤسسة وذلك من أجل تحديد قيمة الضريبة المفروضة عليها.
- ✓ تزويد المساهمين ورجال الأعمال بمعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة لتمكينهم من اتخاذ قرارات صائبة.
- ✓ تزويد مكاتب الدراسات بقاعدة واسعة من المعلومات حول مختلف المؤسسات واستعمال نتائج معالجتها لمن هم بحاجة إليها كالبنوك والمؤسسات الأخرى.

## 3. مصادر معلومات التحليل المالي:

من أجل القيام بتشخيص مالي للمؤسسة يحتاج المحلل إلى مصادر مختلفة للمعلومات، وتتوقف درجة صحة تحليله على درجة صدق المعلومات المتواجدة في تلك المصادر.

ومن أجل الحصول على المعلومات، يلجأ المحلل المالي إلى الميزانية المحاسبية كخطوة أولى وذلك للانتقال إلى الميزانية المالية بعد إجراء بعض التعديلات، كما يلجأ أيضا إلى جدول حسابات النتائج الذي يعطي صورة شاملة لنشاط المؤسسة.

## المطلب الثالث: وسائل عمل التحليل المالي

## 1. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يرتبط مفهوم التوازن المالي ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسة على الحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، ومن أجل معرفة التوازن المالي للمؤسسة هناك ثلاث عناصر يجب دراستها تتمثل في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال

عامل، والخزينة والتي يمكن للمحلل المالي حسابها وذلك بعد تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية.<sup>1</sup>

1- رأس المال العامل: يعرف رأس المال العامل بأنه " ذلك الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابتة ويمكن تعريفه على أنه هامش الأمان الذي يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة الأجل المتمثلة في وصول أجل الديون القصيرة الأجل في حالة تأخر المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق، لذلك فهو يلعب دور صمام الأمان.<sup>2</sup>

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي (الدائم) بطريقتين كما يلي:

❖ رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

= الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

ولكن الحد الأدنى لرأس المال العامل هو أن " يكون أكبر من الصفر أما الحد الأقصى، له فهو أن يغطي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق.

وعند حساب رأس المال العامل توجد ثلاث حالات أساسية هي:

- ✓ رأس المال العامل < 0: ويعني ذلك أن المؤسسة قد تمكنت من تمويل كل الأصول الثابتة بجزء من الأموال الدائمة مع حصولها على هامش أمان متمثل في رأس المال العامل وموجه لتمويل الأصول المتداولة وبالتالي فإن المؤسسة في حالة مالية جيدة وتحترم قاعدة التوازن المالي.
- ✓ رأس المال العامل > 0: ويعني ذلك أن جزء من الأصول الثابتة قد تم تمويله بالديون قصيرة الأجل وهذا خطير على المؤسسة، وبالتالي فإن المؤسسة لا تحترم قاعدة التوازن المالي وهي حالة مالية خطيرة تجعلها في حاجة إلى ديون طويلة الأجل أو تمويلات دائمة لتمويل العجز في رأس المال العامل.

<sup>1</sup>-محمد عبادي، تقدير مخاطرة القرض باستخدام القرض التنقيطي والشبكات العصبية الإصطناعية كأدوات مساعدة في اتخاذ القرار في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، 2004، ص47.

<sup>2</sup>-العايب ياسن، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص61.

✓ رأس المال العامل = 0: في هذه الحالة تم تمويل كل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة بأكملها، وبالتالي فإن الأصول المتداولة قد تم تغطيتها بالديون قصيرة الأجل، وفي هذا الوضع تجد المؤسسة نفسها عند الحد الأدنى للتوازن المالي.<sup>1</sup>

-2- **احتياجات رأس المال العامل:** يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على انه الفرق بين الاحتياجات الدورية والموارد الدورية.

فاحتياجات دورة الاستغلال تتمثل في قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق، أي هنا ما عدا القيم الجاهزة، ومن جهة أخرى موارد دورة الاستغلال المتمثلة في الديون قصيرة الأجل ما عدا التسبيقات البنكية، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل وطبيعياً فإن تلك الزيادة تمول عن طريق الأموال الدائمة الفائضة عن تمويل الأصول الثابتة، أي عن طريق رأس المال العامل.<sup>2</sup>

إذن قانون احتياجات رأس المال العامل يصبح كما يلي:

❖ **احتياجات رأس المال العامل = (قيم قابلة للاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل + تسبيقات بنكية).**

فإذا كان الفرق موجبا فإن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن الدورة الواحدة وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة احتياجات رأس المال العامل.

أما إذا كان الفرق سالبا فهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى.

-3- **الخزينة:** تعبر الخزينة عن الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل،

وتلعب دورا هاما في تحقيق التوازن على المدى القصير بينهما، وتعرف كذلك الخزينة على أنها صافي الأموال الجاهزة التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها خلال دورة الاستغلال.

وهي تعطي نظرة للبنك عن قدرة أو عجز المؤسسة في مواجهة استحقاقاتها الآتية.<sup>3</sup> ويتم حساب

الخبزينة بطريقتين هما:

✓ **الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.**

<sup>1</sup> - بن عمر خالد، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> - محمد عبادي، مرجع سابق، ص 48.

<sup>3</sup> - مرجع نفسه، ص 48.

✓ **الخرينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية.**

وعند حساب الخرينة توجد ثلاث حالات أساسية ممكنة وهي:

✓ **الخرينة الموجبة:** فإذا كانت الخرينة موجبة فإنه يمكن الحكم بأن المؤسسة لها توازن مالي جيد،

وتعتبر خزينتها كورقة رابحة للحصول على قرض من البنوك التجارية.

ومن الجدير بالذكر أن الخرينة الموجبة لا تكون مصدر قوة للمؤسسة، بل قد تعني تعطيل قسم

من رأس مالها ( أموال مجمدة ) وهو ما يؤثر على نشاطها.<sup>1</sup>

الخرينة أكبر من الصفر فإن رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل وهي وضعية حسنة

لكن الوصول إلى الوضعية المثالية يتطلب أخذ قرارات مثل: الرفع من الاستثمارات.

✓ **الخرينة السالبة،** فإذا كانت الخرينة سالبة فإنه يمكن القول بأن المؤسسة تعاني من عدم توازنها

المالي ويمكن أن تؤثر وضعية خزينتها على قرار البنك في منحها القرض.

إذا كانت الخرينة سالبة فإن رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل وهي أخطر

وضعية، و لمعالجتها يجب أن تتبع طريقة الإنقاص من الاحتياجات الدورية ورفع الموارد الدورية أو

الزيادة في الأموال الدائمة و التقليل من الاستثمارات الثابتة.

✓ **الخرينة الصفرية:** فإذا كانت الخرينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات

رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخرينة، لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود

احتياجات في نفس الوقت، ولهذا فعلى كل مؤسسة البحث عن السبل الكفيلة لبلوغ ذلك.

✓ **التحليل بواسطة النسب المالية:**

إن التحليل بواسطة النسب يعد من أهم الأساليب المستخدمة من طرف البنوك في تشخيص وتقييم

وضعية المؤسسة، ومن خلاله يمكن الاستدلال على وجود نية السداد لدى العميل، و يعتمد هذا التحليل

على النسبة المالية والتي هي عبارة عن علاقة بين رقمين ونتائجها لا قيمة لها إلا إذا قورنت مع نسبة

أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية.

ويوجد عدد كبير من النسب المالية، إلا أن البنك يختار الأهم منها ويتقاضي النسب المتشابهة أو

ذات المعنى المطابق، ويمكن أن تصنف هذه النسب إلى ما يلي:

<sup>1</sup> - بن عمر خالد، مرجع سابق، ص 68.

## 1.2. نسب الهيكلية المالية والسيولة:

إن تركيب رأس مال المؤسسة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة نشاطها والقطاع الذي تنتمي إليه فهذه النسب تعطي نصيب كل شيء بالنسبة لمجموع ما هو في حوزة المؤسسة، وبما أنه يوجد على مستوى كل قطاع، التوزيع الأمثل لرأس المال فإن كل مؤسسة تقوم بحساب هذه النسب حتى تسمح لنفسها بالحصول على هيكلية أقرب إلى الأمثل، كما تسمح بمعرفة مديونية واستقلالية المؤسسة وكذا درجة سيولتها، لذا يمكن استخراج النسب التالي:

1-1-2 - نسب الهيكلية المالية: تعني بنسب الهيكلية المالية هو مدى مساهمة كل من أصحاب العمل والدائنين في تمويل المؤسسة ومن أهمها ما يلي:

أ. نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

تدل هذه النسبة على تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن ذلك يدل على أن رأس المال العامل معدم، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح فيجب أن يتعدى الواحد أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة (رأس المال العامل موجب هامش أمان)، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فمعناه أن رأس المال العامل سالب والأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة.

ب. نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

تعبّر هذه النسبة عن درجة الاستقلالية للمؤسسة تجاه دائنيها، فإذا كان مستوى الاستدانة كبيراً جداً، يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ القرارات ويستحسن أن تكون محصورة بين 1 و2، وهو ما يترجم قدرة المؤسسة الكافية على تسديد ديونها والاقتراض من جديد.

ج. نسبة التمويل الخارجي (نسبة الاقتراض) = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

هذه النسبة تقيم درجة تغطية موجودات المؤسسة بالأموال الخارجية، ونظراً لأن أي مقرض يهتم بمصير أمواله، يهدف إلى استرجاعها فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أمواله، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

د. نسبة القدرة على التسديد = طاقة التمويل الذاتي (CAF) \* / مجموع الديون

حيث يمكن حساب (la CAF) حسب الطريقة التالية:

طاقة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + خسارة التنازل عن الاستثمارات المدمجة مع النتيجة  
- ربح التنازل عن الاستثمارات المدمجة مع النتيجة + مخصصات الإهلاكات + مخصصات المؤونات  
- استرجاع إهلاكات ومؤونات.

تستعمل هذه النسبة عادة عند دراسة قروض الاستثمار، وتمثل هذه النسبة عدد السنوات اللازمة لتسديد ديون المؤسسة بواسطة طاقة تمويلها الخاص، وتعتبر هذه النسبة عادية فوق 3 سنوات.

### 2.1.2 نسب السيولة:

يمكن تعريف السيولة على أنها القدرة على تحويل الأصل إلى نقدية ولها بعدين: الأول وهو الزمن الضروري لتحويل الأصل إلى نقدية والثاني فهو التأكد من الثمن المتحصل عليه (الخسارة المترتبة عن التحويل)<sup>1</sup>، وتقوم هذه النسب بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصيرة ونميز ثلاث نسب هي:

أ. نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.

هي أكثر النسب شيوعاً من حيث استخدامها في قياس مدى توفير السيولة لدى المؤسسة ، وتسمح هذه النسبة بمعرفة هل ما تحت تصرف المؤسسة من أصول متداولة كاف بالوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني وجود هامش أمان كاف، أي رأس المال العامل موجب.

ب. نسبة السيولة السريعة:

تعطى بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

= أصول متداولة - مخزونات / ديون قصيرة الأجل.

أو = قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

<sup>1</sup>-سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية: دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2011، ص 19-20.

<sup>2</sup>- محمد عبادي، مرجع سابق، ص 51.

تسمح هذه النسبة بمعرفة هل تستطيع ( القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة ) تغطية الديون قصيرة الأجل أم لا ؟ وهذه النسبة تستبعد المخزونات باعتبارها العناصر الأقل سيولة في جانب الأصول المتداولة، فهي الأكثر احتياجا للوقت، لتحويلها إلى نقد سائل، وتعتبر هذه النسبة أكثر تحفظا من نسبة السيولة العامة كمقياس للسيولة.

ج. نسبة السيولة الفورية: و تحسب كما يلي:

$$= \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}.$$

تسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على المواجهة الفورية لديونها قصيرة الأجل أي باستعمال قيمها الجاهزة خاصة عندما تكون هذه الديون مدتها قصيرة جدا، فإذا كانت هذه الديون في أغلبها هكذا فإنه من المستحسن أن تساوي هذه النسبة الواحد أو تفوقه، وإلا فإنه من العقلانية أن تقل هذه النسبة عن الواحد كي لا تجمد النقدية وبالتالي استعمالها في أصول أخرى لتحقيق مردود من ورائها.

### 3.1.2 نسب التسيير أو الدوران:

تهدف إلى معرفة سرعة دوران بعض القيم (المخزون، الحقوق وقيمة الديون) وهذه النسب هي:

✓ نسبة دوران المخزونات:

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي تجدد فيها المخزونات على مدة معينة، عادة سنة وتعبّر أيضا عن المدة اللازمة لتحويل المخزون إلى حقوق في البيع على الحساب وإلى سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي.

✓ في حالة مؤسسة تجارية : تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{سعر تكلفة البضائع المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

✓ في حالة مؤسسة صناعية : تحسب كالآتي:

$$\text{سعر تكلفة المنتجات التامة الصنع} / \text{متوسط المخزون}.$$

وللحصول على المدة اللازمة للتصريف يكفي أن نقسم 360 على معدل دوران المخزونات.

✓ نسبة دوران الزبائن و الموردين:

✓ نسبة دوران الزبائن = (حقوق على الزبائن + أوراق القبض)  $\times$  360 يوم / رقم الأعمال (TTC).

✓ نسبة دوران الموردين = (ديون الموردين + أوراق الدفع)  $\times$  360 يوم / مجموع المشتريات.

يجب ألا تتجاوز مدة دوران الزبائن والموردين ثلاثة أشهر، ومن المستحسن أن تكون مدة الموردين أكبر من مدة تحصيل الزبائن حتى لا تقع المؤسسة في عجز لمواجهة تسديد ديونها، ومن جهة أخرى حتى تستفيد من الفارق بين المدينين بالمبلغ الذي يعتبر تمولا خارجيا إضافيا بدون فوائد.

### 2-1-4- نسب المردودية (الربحية):

تعتبر الربحية أكثر أنواع النسب استخداما وأهمية للمحلل المالي، حيث أنها تقيس مدى الكفاءة التي تدار بها المواد المتاحة وتعد مجال اهتمام كل من المستثمرين، الإدارة والمقرضين وبالتالي فإن عدم اقتناع المحلل المالي بكفاية هذه النسب يعد مؤشرا خطيرا يدل على توقعه بعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل، ويمكن أن نجد في هذا الشأن عدة نسب منها:

#### أ. نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إيجاد رؤوس أموال جديدة، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة فهذا يسهل للمؤسسة أن تجد رؤوس أموال جديدة في السوق المالي وهذا في إطار تمويل نمو المؤسسة، أما إذا كان مستوى هذه النسبة ضعيفا فيصعب عليها إيجاد تمويل مشاريع جديدة.

ب. نسبة الربحية الصافية (الهامش الصافي) = النتيجة الصافية / رقم الأعمال بدون ضريبة، تستعمل هذه النسبة للمقارنة بين المؤسسة وبين منافسيها التابعين لنفس القطاع.

#### ج. المردودية الاقتصادية: وتحسب كما يلي = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

تقيس هذه النسبة مردودية الدينار المستثمر في أصول المؤسسة، وبالتالي فإنها تبين الكفاءة في استعمال الموارد لتحقيق الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد.

### 3- مزايا و عيوب طريقة التحليل المالي:

#### 3-1- مزايا التحليل المالي:

✓ تسمح هذه الطريقة بتتبع التطورات عبر الزمن والإنجازات المحققة من طرف المؤسسة وبالتالي الوقوف على حالتها الصحية وقدرتها على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

✓ تسمح بتفسير الارتباطات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها من خلال فحص المعطيات بقيمتها المطلقة، إذن فهي تعمل على تخفيض كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة ومعبرة عن مؤشرات ذات دلالة.

✓ تعتبر أداة غير قابلة للتعويض وذلك بهدف القيام بالمقارنات بين المؤسسات على مستوى المنظومة المهنية وقطاعات الأنشطة المختلفة وهي تسمح بتحديد نشاط المؤسسة في المحيط.

✓ إن أدوات التحليل المالي خاصة النسب تعتبر سهلة الحساب والاستعمال وهي تساعد على معرفة ماضي المؤسسة وحاضرها ووضع الفرضيات على مستقبلها رغم أن ذلك يتطلب من المحلل المالي أن يكون مؤهلاً ولديه الخبرة الكافية في المجال.

### 3-2- عيوب طريقة التحليل المالي:

رغم أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه عند تقدم المؤسسة لطلب الإقراض إلا أن عيوبه كثيرة و سنذكر أهمها:<sup>1</sup>

✓ تعدد نشاط الشركات في أنشطة اقتصادية مختلفة يعقد من إمكانية عقد المقارنات مع متوسط الصناعة أو الشركات المماثلة.

✓ التحليل المالي ليس غاية في حد ذاته، إذ أنه يعطي مؤشرات واتجاهات ولكنه لا يقوم بإعطاء حلول أو تفسيرات.

✓ إن القوائم المالية لا تشمل بعض المتغيرات التي تؤثر على المركز المالي، كالسمعة الجيدة لأعضاء الإدارة مثلا .

✓ التحليل المالي يبرز علاقات كمية ونسبية ولكنه لا يظهر أنشطة الإدارة أو مخططاتها.

✓ يتم إعداد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، و بالتالي فإنه لمعدلات التضخم أثر كبير على عدم دقة التحليل المالي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 269.

<sup>2</sup>-محمد عبادي، مرجع سابق، ص 53.

## المبحث الثالث: طرق تقدير مخاطر منح القروض البنكية

## المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر منح القروض البنكية

## 1- مفهوم طريقة القرض التنقيطي:

يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زيون تعبر عن درجة ملاءمة المالية، فهي "إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي<sup>1</sup>، الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج النتائج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات، على أن يكون حجم تلك العينة كبيراً بالشكل الكافي، حيث يتم استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءمة المالية للمؤسسة من بين المتغيرات الكلية المدروسة، مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية (Z) لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلم للتنقيط لمقارنتها مع النقطة الحرجة لهذا السلم و المحسوبة مسبقاً، ومن هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض للزيون من عدمه، وهو ما يجعل طريقة التنقيط كوسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك.<sup>2</sup>

بصفة عامة التنقيط هي طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات المقترضة لمعرفة العاجزة من السليمة وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة أو (note- score) وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للزيون.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-مزياني نور الدين وآخرون، "أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك"، الملتقى

الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 27- 28 جانفي، 2009، ص7.

<sup>2</sup>-عبادي محمد، "الشبكات العصبية الاصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية"، الملتقى الوطني حول

المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي- جيجل، الجزائر، يومي 8-9 مارس، ص3.

<sup>3</sup>- العايب ياسين، مرجع سابق، ص 33.

## المطلب الثاني: خطوات إعداد نموذج التنقيط

يتطلب إعداد نموذج التنقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به، وتأخذ في الأخير شكل دالة خطية.

لتحقيق ذلك يجب دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تؤخذ بصفة عشوائية وتتكون من عينتين جزئيتين الأولى للمؤسسات السليمة والثانية للمؤسسات العاجزة، على أن يتم معالجة تلك المعلومات وفق تقنية التحليل التمييزي الذي يحدد كل من متغيرات النموذج ومعاملاتها والنقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض والقبول، لنتمكن في الأخير من وضع نموذج يستعمل في تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة من العينة. ولا يتوقف العمل عند هذا الحد وإنما يجب اختبار النموذج على عينة مستقلة عن العينة المدروسة.<sup>1</sup>

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع الخطوات الآتية:<sup>2</sup>

## 1. تشكيل قاعدة معطيات (المعاينة):

إن تشكيل قاعدة المعطيات أو بمفهوم آخر "المعاينة" من أهم مراحل إعداد النموذج.<sup>3</sup> العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين و غير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة و المخطط المالي، ملف الطلب القرض) مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة،<sup>4</sup> وعادة ما تؤخذ هذه العينة بطريقة تسمح بالاستدلال حول عزم ومعالج المجتمع، ممثلة بذلك مرحلة أساسية لبناء النموذج الإحصائي.

<sup>1</sup>-ناصرى فارس، أهمية نموذج التنقيط في إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص47.

<sup>2</sup>- محمد بن بوزيان و سوار يوسف، "محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي": دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 أفريل، 2007، ص5.

<sup>3</sup>-عبادي محمد، مرجع سابق، ص78.

<sup>4</sup>-سوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2008، ص120.

فإذا تم سحب العينة على النحو الذي يسمح لها بتمثيل مجتمعها بشكل كاف، مع ملاحظة علاقات قوية بين عدد كبير من المتغيرات، يمكننا عندئذ أن نستخلص أن النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم.<sup>1</sup> ولتحقيق ذلك يتطلب سحب العينة شروط معينة تتمثل فيما يلي:

- يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء.
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية عن المجتمع إذ أخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط.

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية:

- 1.1. عينة الإنشاء: ويتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط.
- 1.1. عينة الإثبات: وهي العينة التي تقيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها، وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط على عناصر لا تنتمي لعينة الإنشاء.
- 3.1. عينة التنبؤ: وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.

## 2. التحليل التمييزي:

كقاعدة في القرض التنقيطي، نجد التحليل التمييزي و الذي يمكن تعريفه على أنه طريقة إحصائية، تسمح بتمييز الأقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه، وذلك بالاعتماد على معايير معينة، وعندئذ يمكن إدراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه.

وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

- ✓ مؤسسات سليمة ( التي سددت مستحقاتها ).
- ✓ مؤسسات عاجزة ( التي لم تسدد ما عليها من التزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة).

والمشكل المطروح هو إيجاد المعيار الذي يميز بشكل كبير الفئة السليمة والفئة العاجزة ولحل هذا المشكل يجب تتبع الخطوات التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> -بن عمر خالد، مرجع سابق، ص 91-92.

<sup>2</sup> -لوداجي حفيظة، تسيير مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي: دراسة حالة مقتبسة لـ BADR، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 1011، ص 47.

## 1.2. تحديد متغيرات النموذج:

يتم في بادئ الأمر فرز المتغيرات بين متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية ومتغيرات أخرى كيفية (غير محاسبة) يتم تشفيرها (codification) أي تحويلها إلى الأرقام وبالتالي يمكن استغلالها.

ولكي تحقق الدراسة نجاحاً أكبر يجب معالجة قاعدة واسعة من المعلومات مما تتطلب في أغلب الأحيان استخدام برامج معلوماتية إحصائية مثل: SPSS STATISTICA.

تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي، وتقنية الانحدار خطوة بخطوة (pas à pas)، التي تعمل انطلاقاً من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية، وذلك لتشكيل التابع (Z)، حيث يقوم باختيار كل المتغيرات وإدخال المتغير الأكثر تمييزاً إلى النموذج ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع (Z)، وقيمة فيشر (F) للمتغير تبين مدلوله الإحصائي في تمييز المجموعات وبالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقاً، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج بصفة نهائية.

## 2.1. صياغة الدالة (Z) وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة:

بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات، وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z = a_1 R_1 + a_2 R_2 + \dots + a_i R_i + b$$

حيث:

Z: النقطة النهائية (score)

$a_i$ : معامل الترجيح

$R_i$ : النسب الداخلة في النموذج

b: ثابت

وإ اعتماداً على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة.<sup>1</sup>

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة، ما إذا كانت سليمة أم عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

<sup>1</sup>-مرجع نفسه، ص 80.

## 2.1. تحديد النقطة الحرجة:

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول.

حساب النقطة النهائية يكون كآتي:

$$Z = (n_0 Z_0 + n_1 Z_1) / (n_0 + n_1)$$

✓  $Z_0$ : متوسط نقاط  $n_0$  من المؤسسات العاجزة.

✓  $Z_1$ : متوسط نقاط  $n_1$  من المؤسسات السليمة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:<sup>1</sup>

- **مؤسسات سليمة:** وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أكبر أو تساوي من النقطة الحرجة.
- **مؤسسات عاجزة:** وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أصغر تماما من النقطة الحرجة.

## 3.1. إختبار دقة النموذج:

لا يمكن استعمال نموذج التنقيط الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة، إلا بعد اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات إلى أقسامها الأصلية، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح، ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -برقوش إبتسام، طريقة التنقيط أداة مساعدة لإتخاذ قرار منح القروض: دراسة تطبيقية في القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص57.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص58.

جدول رقم(1.2): جدول معدلات التصنيف الصحيح.

المجموع	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية
	مؤسسات عاجزة	مؤسسات سليمة	
N1	b	A	مؤسسات سليمة
N2	d	C	مؤسسات عاجزة

المصدر: مرجع نفسه، ص 58.

$$N1 = a + b$$

$$N2 = c + d$$

بحيث:

✓ **a**: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

✓ **b**: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

✓ **c**: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

✓ **d**: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

✓ **N1**: عدد المؤسسات السليمة في العينة.

✓ **N2**: عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

إذن:

✓ نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هو:  $t_1 = a / N1$

✓ نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هو:  $t_2 = d / N2$

✓ نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هو:  $T = (a + d) / (N1 + N2)$

وبالتالي إذا تم اقتراح مجموعة من النماذج لاستعمالها في البنك، فإنه ينبغي اختيار النموذج الذي يعظم نسبة التصنيف الصحيح، ويصبح بالتالي النموذج الأمثل من بين النماذج المقترحة.

والمعدلات المرتفعة للتصنيف الصحيح لعينة النموذج لا تكفي للحكم على استعماله وإنما ينبغي التأكد من فعالية ذلك النموذج باختباره على عينة مستقلة تسمى بعينة الإثبات.

## 5.2. استعمال نموذج التنقيط في القرارات المستقبلية:

بعد التأكد من صلاحية دالة التنقيط وتحديد النقطة الحرجة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول، يقوم البنك عندئذ بدراسة وتحليل طلبات القروض الجديدة وذلك في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي.

وتوضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين داخل البنك لتحليل المخاطرة عند كل طلب جديد للإقراض، فكل عميل له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة فإنه يعتبر كزبون عديم الملاءة المالية ويرفض طلبه. و لا يمكن اعتبار أي دالة تنقيط أنها جيدة إلا في حالة تصنيفها للمؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة بأقل خطأ ممكن.

و من هذا يمكن استنتاج أن طريقة التنقيط هي وسيلة تسهل عملية اتخاذ القرار وتهدف إلى تقليل مخاطرة القرض إلى أدنى حد ممكن.<sup>1</sup>

## 2- مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي

كأي طريقة من طرق تقدير مخاطر القرض، تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا و مجموعة من العيوب:

أ- مزايا طريقة القرض التنقيطي: تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا تجعلها تطبق على

نطاق واسع في البنوك نذكر منها:

<sup>1</sup>-مرجع نفسه، ص95-96.

- ✓ سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض وبالتالي حصول المقترض على الرد بسرعة، فإذا كان بالرفض مثلا فانه يوفر له زمنا إضافيا للبحث عن مصدر آخر.
- ✓ يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذو حجم كبير دفعة واحدة.
- ✓ يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.
- ✓ تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض، وبشكل أسرع من الطرق الكلاسيكية التي تتطلب إعادة دراسة الملف كله، وبالتالي فهي تعمل على تفحص المتغيرات الداخلة في النموذج فقط.<sup>1</sup>
- ✓ البساطة في تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها.
- ✓ تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات فطريقة التنقيط تسمح بريح الوقت من جهة وبذل جهد من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.
- ✓ تقليص المعلومات المستخدمة وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.
- ✓ أداة من أدوات الاستقطاب فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن وتنويعهم.
- ✓ أداة لاتخاذ القرار حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل عليها بطريقة التنقيط ، كما تكون هناك لا مركزية في اتخاذ القرار.
- ب- **عيوب طريقة التنقيط:** على الرغم من المحاسن التي تتصف بها هذه الطريقة فهي لا تخلو من العيوب وأهمها:
  - ✓ يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
  - ✓ اختيار النسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الإحصائي على إنقاص المعلومات القاعدية بالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.<sup>2</sup>
  - ✓ تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.

<sup>1</sup>-عبادي محمد، مرجع سابق، ص 81-82.

<sup>2</sup>-العايب ياسين، مرجع سابق، ص 43-44.

- ✓ بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك.
- ✓ تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة.
- ✓ تعتمد هذه الطريقة إلى حد كبير على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الشبكات العصبية

#### 1. تعريف الشبكات العصبية الاصطناعية:

الشبكات العصبية الاصطناعية هي تقنيات حسابية مصممة لمحاكاة الطريقة التي يؤدي بها الدماغ البشري مهمة معينة، وذلك عن طريق معالجة ضخمة موزعة على التوازي، ومكونة من وحدات معالجة بسيطة، هذه الوحدات ما هي إلا عناصر حسابية والتي لها خاصية عصبية، من حيث أنها تقوم بتخزين (Nodes , Neurons) تسمى عصبونات أو عقد المعرفة العملية والمعلومات التجريبية لتجعلها متاحة للمستخدم وذلك عن طريق ضبط الأوزان.<sup>2</sup>

لا يمكن لطريقة التحليل العصبوني أن تجد سبيلا إلى النجاح إلا باستعمال أمثل للشبكات العصبية الاصطناعية والتي تتطلب ضبط العلاقة بين مكوناتها من جهة وهندستها بشكل جيد من جهة أخرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-عبادي محمد، مرجع سابق، ص 82.

<sup>2</sup>-صوار يوسف وآخرون، "تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية كأحد أساليب نكاه الاعمال لتسيير مخاطر القرض"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول نكاه الاعمال و إقتصاد المعرفة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة- الأردن، 23-26 افريل 2012، ص 89.

<sup>3</sup>-بن عمر خالد، مرجع سابق، ص 107.

## 2- مزايا وعيوب طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية:

## أ- مزايا طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية :

تتصف طريقة التحليل العصبوني ببعض المزايا المتمثلة فيما يلي:

- ✓ **التعلم الذاتي:** تتمثل هذه الخاصية في إجراء يتم عن طريق تقدير معاملات الشبكة من أجل أن تقوم الشبكة بالمهام الموكلة إليها بطريقة مثلى حيث تكون بذلك نظاما يتعلم بنفسه ويستنبط القوانين المناسبة التي تسمح بحل المشاكل.
- ✓ **اللاخطية:** تتمكن من إيجاد العلاقات غير الخطية بين المتغيرات وأخذها بعين الاعتبار في إعطاء النتائج.
- ✓ سهل الإستخدام ويوفر الجهد والوقت اللازمين للتحليل عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية حيث أنه لا يتطلب كفاءة في الرياضيات، الإعلام الآلي أو الإحصاء.
- ✓ لا تؤثر قلة المعطيات كثيرا على نتائج التحليل العصبوني".
- ✓ يتميز النموذج العصبوني بقدرته على التكيف مع التطورات الحاصلة والظروف المحيطة الحالية التي بإمكانها أن تفقده فعاليته في التمييز مع مرور الزمن، وبالتالي فإن إصلاح الشبكة العصبونية ليس بالأمر الصعب. يكفي فقط إعادة إدخال قاعدة أمثلة جديدة للحصول على المعايير المميزة الجديدة لتعليم الشبكة.

## ب- عيوب طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية :

- ✓ تحديد هندسة النموذج المثالية (عدد الطبقات الخفية، عدد العصبونات في الطبقة الخفية، الاتصال بين مختلف الطبقات) يمثل في الوقت الحالي مشكلا لم يعرف إلا حولا جزئية.
- ✓ مشكلة العلبة السوداء حيث أن الشبكة تكتشف بنفسها العلاقة بين المتغيرات ولا تبين كيفية استخراجها أو العناصر التي استخدمت لتفسير تلك المتغيرات، ولكن من الصعب على المستعمل أن يكتشف تلك العلاقات لأنها تبقى داخلية.
- ✓ كثرة التحويلات على المتغيرات (تحويل توزيعها إلى الطبيعي، إلى تحويل لوغارتمي) الأمر الذي يتسبب في ابتعاد نتائج تلك المعالجة عن الأرقام الحقيقية لها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبادي محمد، مرجع سابق، ص 89.

## المطلب الثالث: طريقة رجال القرض وطريقة نقاط المخاطرة

## أولاً: طريقة رجال القرض

## 1- تعريف طريقة رجال القرض:

تعد طريقة رجال القرض محوراً آخر من محاور المنهج الإحصائي لدراسة حالة المؤسسة والتي تأخذ من الدراسات الإحصائية المنجزة من طرف الأخصائيين وتجاربهم كقاعدة ومرجع أساسي لها.<sup>1</sup>

إن هذه الطريقة تعتمد أساساً على ثلاث عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية الزبون وهي:

✓ **العامل الشخصي:** هو تقييم لكفاءة وإمكانية المسيرين ولعل هذا التقييم أساسي في معرفة مدى نجاح المؤسسة قيد الدراسة.

✓ **العامل الاقتصادي:** يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي أي حالتها العامة، ثقلها وأهميتها وكذا الفرع الاقتصادي الذي تنتمي إليه ومدى تطوره ونموه، بعد ذلك يقوم المختصون بتوقعات حول مستقبل المؤسسة باستعمال المعلومات العامة والخاصة بالمؤسسة وباستعمال الطرق الإحصائية.

✓ **العامل المالي:** يبين الحالة المالية للمؤسسة بالاستناد إلى ميزانيتها وبالتالي يكون التقييم بتحليل بعض عناصر الميزانية.<sup>2</sup>

يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر الميزانية بعد تحديد العوامل السابقة، تقوم طريقة على

الترجيح بينهما بإعطاء لكل عامل معامل حسب درجة أهميته وكان الترجيح Crédit Men كالاتي:

✓ بالنسبة للعامل الشخصي 40%.

✓ بالنسبة للعامل الاقتصادي 20%.

✓ بالنسبة للعامل المالي 40%.<sup>3</sup>

## 2- مزايا و عيوب طريقة رجال القرض:

## أ- مزايا طريقة رجال القرض:

✓ ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية الزبون الطالب للقرض، حيث أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط، بل تعدت إلى عاملين آخرين مكملين له، فالعامل الاقتصادي

<sup>1</sup> - لوداجي حفيظة، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 40.

<sup>3</sup> - صوار يوسف، مرجع سابق، ص 110-111.

يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنها التحكم فيها أما العامل الشخصي فإنه يعكس أداء المسيرين ومهاراتهم. وبالتالي أضافت هذه الطريقة عوامل نوعية إلى جانب العوامل المالية السابقة، والتي بإمكانها أن تزيد من درجات الثقة في النتائج المتوصل إليها. ✓ كما أن هذه الطريقة لا تفصل بين نتائج المتغيرات المستعملة، وتأخذها جملة واحدة، بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تقدم نموذجا جاهزا للاستعمال مباشرة، توفر للبنك بذلك جهد البحث عن نموذج مثل ما يتم في طريقة القرض التنقيطي.

### ب- عيوب طريقة رجال القرض:

تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في التطبيق، خاصة في الجزائر والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- ✓ عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة، الخاصة بالعامل الشخصي و الاقتصادي، والتي لا يمكن إيجادها في ملفات طلب الإقراض.
- ✓ هناك مشكل آخر يتمثل في صعوبة إيجاد نسب مثالية، خاصة وأن الجزائر لا تملك مؤسسات قوية لها توازن هيكلية ومالي، والتي يمكن على أساسها استخراج النسب المثالية ولذلك قام البنك المركزي بتحديد نسب نموذجية تعتمد عليها المؤسسات لتقييم وضعيتها.
- ✓ رغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات إلا أن هذه الطريقة تجمعها في نموذج واحد.<sup>1</sup>

### ثانيا: طريقة نقاط المخاطرة

بالإضافة إلى الطرق الإحصائية التي تعتمد على نماذج خطية لتقدير مخاطرة القرض، ظهرت طريقة إحصائية جديدة تسمى بنقاط المخاطرة، والتي تعتمد في عملها على جدول يحمل مجموعة من المعايير، ليتم على أساسها اتخاذ القرار بشأن المؤسسة بعد تنقيطها حسب سلم مقترح لها.

### 1- تعريف طريقة نقاط المخاطرة:

تعريف طريقة نقاط المخاطرة "بأنها التقنية التي تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير النوعية، وذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم تنقيط يحدد من خلاله مستوى نقطة

<sup>1</sup>-لوداجي حفيظة، مرجع سابق، ص40.

المؤسسة، لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، ويتم اتخاذ القرار بناء على تلك النقطة التقديرية<sup>1</sup>.

و بالتالي فان طريقة نقاط المخاطرة، تعتمد في التفريق بين المؤسسات السلمية والعاجزة "على مبدأ أساسي وهو إمكانية إصدار حكم على مؤسسة في مدى تعرضها للمخاطرة، بالاعتماد على معايير نوعية. وبالإضافة إلى ذلك فان الشيء الايجابي في هذا التحليل هو أنه يقوم بالإعداد اليومي لتقييم المخاطرة"، وبناء على ذلك فان على البنك أن يحسن اختيار المعايير المستعملة وذلك من أجل رفع فعاليتها.

## 2- مزايا وعيوب طريقة نقاط المخاطرة:

### أ- مزايا طريقة نقاط المخاطرة:

إن تقييم مخاطرة القرض وفق طريقة نقاط المخاطرة يعد أحد الاتجاهات الرئيسية للمنهج الإحصائي وتجد هذه الطريقة أهميتها في المزايا الآتية:

✓ **مرونة الطريقة:** إذ لا تفرض طريقة نقاط المخاطرة نمودجا محددًا لتطبيقه، وإنما تفتح المجال إلى كل متغير يراه البنك كمؤشر أساسي من مؤشرات مخاطرة القرض، وهو ما يتيح فرصة للبنك في التفكير في إدخال أو إقصاء المتغيرات وذلك استنادًا إلى توفرها من جهة وتكلفة الحصول عليها من جهة أخرى.

✓ **أبعاد الطريقة:** فعلى عكس الطرق الإحصائية الأخرى التي كانت أبعادها كمية أكثر من كيفية، فإن طريقة نقاط المخاطرة أعطت وزنا أكبر للمتغيرات الكيفية وذلك بصفة واضحة وهو ما يعطي دراسة أوسع وأشمل من الدراسات السابقة.

### ب- عيوب طريقة نقاط المخاطرة :

✓ **صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات المطلوبة:** نظرا لطبيعة المعلومات التي تتطلبها نقاط المخاطرة، فإن عملية الحصول عليها تعد صعبة وشاقة بالنسبة للبنك، فهي لا تتوفر بأكملها في ملف طلب الإقراض بالشكل الذي هي عليه في الطرق الأخرى، وحتى وإن توفرت في المحيط الداخلي للمؤسسة فإنها قد تكلف البنك مصاريف بقيمة أكبر من قيمة منفعتها.

✓ **صعوبة وضع سلم تنقيط:** نظرا لاعتماد طريقة نقاط المخاطرة على متغيرات كيفية بشكل نسبي، فإنها تجد صعوبة في وضع سلم تنقيط لكل متغير من المتغيرات المدروسة، وحتى وإن سهل

<sup>2</sup>بن عمر خالد، مرجع سابق، ص101.

القيام بذلك لمجموعة منها فإنه يصعب جمع كل المتغيرات على سلم واحد كما هو في الجدول السابق.

✓ إعطاء نفس الوزن لكل المتغيرات: فإذا كانت كل المتغيرات التي تعتمد عليها طريقة نقاط المخاطرة لها دلالة على وضعية المؤسسة، فإنه لا يمكن أن يكون لديها نفس الوزن للتعبير عن ذلك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - بن عمر خالد، مرجع سابق، ص 104-105.

## خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل مخاطر منح القروض البنكية، حيث توصلنا البنوك تتعرض إلى عدة مخاطر حيث البنك يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم التسديد مسبقا وذلك بإستعمال عدة طرق منها المنهج الكلاسيكي الذي يعتمد على أسلوب التحليل المالي من خلال النسب المالية التي تعتمد عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات، وينبثق من هذا المنهج مجموعة من الطرق الإحصائية التي أثبتت كفاءتها في تقدير مخاطر منح القرض، والمتمثلة في طريقة القرض التتقيطي، الشبكات العصبية، نقاط المخاطرة، رجال القرض، ويعتمد البنك على هذه الطرق في تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القروض من خلال نتائج نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية، ورغم فعالية الطرق المستخدمة في التقدير إلا أنه يجب الإعتراف بأنه لا يمكن إلغاء المخاطرة بصفة كلية وإنما يتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

## تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم. إن الجزائر وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق، عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض (90-10) وكذا المرسوم الرئاسي (11-03) المعدل لقانون النقد والقرض وهذا جعلها تتكيف والمحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين. ومن جهة أخرى منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

**تمهيد:**

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم.

إن الجزائر وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق، عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض (90-10) وكذا المرسوم الرئاسي (11-03) المعدل لقانون النقد والقرض وهذا جعلها تتكيف والمحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين. ومن جهة أخرى منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

**المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)****أولاً: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم إنشائه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستقيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 06-05-1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله هذا التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيتها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة ([www.badr-bank.net](http://www.badr-bank.net))

**ثانياً: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

**المرحلة الأولى: من 1982-1990:**

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العمل الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي

**المرحلة الثانية: من 1991-1999:**

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ عام 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.
- ✓ عام 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- ✓ عام 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
- ✓ عام 1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك (CIB).

**المرحلة الثالثة: من 2002-2004:**

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردتها فيما يلي:

- عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

- عام 2001: سعي منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومزاجه المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن.

إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس *la banque assie*، مع خدمات مشخصة.

-عام 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوم، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

**المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه.**

**أولاً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية و العالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دوراً أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني.

وأمام كل هذه الأوضاع ووجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛

✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛

✓ تحسين العلاقات مع الزبائن؛

✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

و بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك

مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

1. رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
2. توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
3. تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملية الصعبة.

### ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

1. معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
2. فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
3. المشاركة في تجميع الإدخارات.
4. المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
5. تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
6. تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات، والخدمات القائمة.
7. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
8. تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
9. تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
10. الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيه).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

### المطلب الثالث: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904

#### الفرع الأول: نشأة المؤسسة

نشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح و حمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و 1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهولة الواسع و اعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى و تهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة و إلى تلبية حاجات الجمهور و إعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضرورياتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري و الذي يقع في وسط المدينة.

#### الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، و هذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1. **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأى مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، و يتخذ القرارات الصائبة و يسهر على تنفيذها، و هو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
2. **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير و العمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR و وسائله و أعماله سيراً عادياً.

3. **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد و الصادر للبنك و من البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق و إرسال الفاكسات و استقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال و العملاء و المدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر و وارد.
4. **وظيفة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع و شراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
5. **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) و العميل، و يتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية و الثاني خاص بالعملة الأجنبية و يضم كل من:
- **فرع الشيك:** يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير و هذا طبعاً مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،
  - **فرع التمويل:** يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر و هو تمويل مباشر.
  - **غرفة المقاصة:** في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته و غرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.
6. **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية و الوكالات الفرعية و الشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير و التجهيز.
7. **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض و بعد الدراسة الكاملة و الشاملة و الدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها و أشكالها و تؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة و المركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملاً مع قيمة نسبة الفائدة.
8. **وظيفة الاستشارة القانونية و المنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك و هي المكلفة بالمنازعات القضائية، و هي تسيير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:
- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية و الإدارية و الأمنية.

- تقديم التوجيهات و الاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
  - الإشراف على غلق الحسابات.
  - دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية و المعنوية و تسيير حساباته.
  - تصفية الشركات و توقيع و متابعة حوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
  - توقيع جميع عقود الرهن الحيازي و الرهن العقاري باسم و لحساب البنك.
  - متابعة القروض الصادرة و إيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
  - الإشراف على دراسة و قسمة التركات.
  - تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.
- 9. وظيفة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ و تقوم بتحويل النشاطات الفلاحية و التجارية (فتح حسابات و اكتتاب سندات و إيداع مبالغ مالية).
- 10. وظيفة المراقبة و الميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون و المراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، و هي مسيرة من طرف المديرية العامة و هي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض و الأجور و الاعتمادات. و العمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال و تقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية و الوكالات الفرعية.

الشكل (06): الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة



**المبحث الثاني: تطبيق طريقة القرض التقيطي (scoring)**

بعد تجميع بيانات حول القروض التي تحصلت عليها عينة المؤسسات المدروسة من عدة بنوك لبناء قاعدة من المعطيات تسمح لنا بالتنبؤ بمخاطرة عجز المؤسسة طالبة للقرض، فإنه سيتم على أساس هذه الأخيرة تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة القرض التقيطي

**المطلب الأول: تشكيل قاعدة المعطيات**

بعد الحصول على المعطيات اللازمة في صورتها الأولية والملخصة في الملحق (رقم 01) تأتي مرحلة تنظيم المعطيات لجعلها في شكل يسمح بالدراسة، ويتم ذلك بالاستعانة بـ EXCEL لحساب قائمة النسب المالية الواجب دراستها مع تحويل متغيرات كيفية إلى طبيعة رقمية.

وبهذه الطريقة يتم حوصلة جميع المعطيات في شكل مصفوفة كما يلي:

**شكل رقم (1.3): مصفوفة المعطيات حول عناصر العينة المدروسة**

متغير 1	متغير 2	.....	متغير m	
				مؤسسة 1
				مؤسسة 2
				مؤسسة n

**المصدر:** من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

ومن أجل انتقاء المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة، يتم الاستعانة أيضا بـ

**Logiciel: SPSS22** وهو ما يسمح بتشكيل دالة التقيط.

**المطلب الثاني: التحليل التمييزي**

بعد إدخال عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي SPSS على شكل متغيرات محاسبية وكيفية، قمنا باستخدام التحليل التمييزي (Analyse Discriminante) لاختيار أحسن نموذج للتمييز بين المؤسسات العاجزة والسليمة، وفي التحليل التمييزي قام البرنامج الإحصائي SPSS بتشكيل نموذج للتمييز بطريقة خطوة بخطوة Stepwise والتي تتمثل في اختيار متغيرات النموذج واحدة بواحدة وذلك انطلاقا من انحدار متعدد مع كل المتغيرات، حيث تحتفظ كمتغيرة أولى وبالتالي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع Z.

لتقوم بعد ذلك بإقصاء كل المتغيرات المستقلة عنه، ويتم ذلك عن طريق اختبار Student، وتستمر هذه العملية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج نهائياً، والتي بإمكانها أن تعبر عن وضعية المؤسسة مستقبلاً.

وفي الأخير نتحصل على المتغيرات الأكثر تمييزاً و بالتالي تشكيل مختلف دوال التنقيط.

### المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات حسب دوال التنقيط

سنقوم ببناء نموذج لتصنيف المؤسسات (تسديد، عدم تسديد) انطلاقاً من نتائج التحليل التمييزي للمتغيرات المفسرة حيث لكل متغير معامل يسمح لنا بصياغة معادلة التنقيط (Z)، ومن ثمة تحديد مجال التصنيف بعد بناء نموذج التصنيف حيث تكون مقارنة التصنيف الحقيقي مع التصنيف عن طريق النموذج.

حيث سيتم تصنيف المؤسسات بالإعتماد على المتغيرات المحاسبية والكيفية معاً، المتغيرات المحاسبية، المتغيرات الكيفية.

#### 1. تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات المحاسبية والكيفية:

بعد استعمال برنامج SPSS22 لاستخراج انحدار خطوة بخطوة Step wise، تبين أن المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة هي:

$$X_2 \checkmark : (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

$$X_3 \checkmark : \text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

DLMT: ديون طويلة الأجل

من خلال المتغيرات السابقة تم تشكيل دالة التنقيط الآتية:

$$s = 1.558 \text{ DLMT} + 0.195X_2 - 0.122X_3 - 0.936$$

بعد حساب تنقيط كل مؤسسة من عينة استخراج النموذج، يتم تحديد النقطة الحرجة  $z^*$  لتحديد قاعدة القرار التي تسمح بتصنيف كل مؤسسة سواء في السليمة أو العاجزة حيث يمكن حسابها كما يلي:

$$Z_1^* = \frac{n_0 \bar{Z}_0 + n_1 \bar{Z}_1}{n_0 + n_1}$$

علماً أن:

$$n_0 \checkmark : \text{عدد المؤسسات العاجزة في عينة إعداد النموذج.}$$

$$n_1 \checkmark : \text{عدد المؤسسات السليمة في عينة إعداد النموذج.}$$

$$\bar{Z}_0 \checkmark : \text{متوسط نقاط } n_0 \text{ مؤسسة عاجزة.}$$

✓  $\bar{Z}_1$ : متوسط نقاط  $n_1$  مؤسسة سليمة.

قيمة النقطة الحرجة للدالة  $Z_1$  هي:  $Z_1^* = -2.388$

إذا كانت

✓  $Z_1 \leq -0,46390538$ : تعتبر المؤسسة سليمة.

✓ إذا كانت  $Z_1 > -0,46390538$ : تعتبر المؤسسة عاجزة.

وبالتالي نتحصل على التصنيف الجديد للمؤسسات حسب الدالة  $Z_1$  والذي تم مقارنته مع التصنيف الأصلي، لنتحصل بعد ذلك على نسبة التصنيف الصحيح. ونلخص النتائج في الجدول الموالي:

#### جدول رقم (4): نتائج الدالة $Z_1$

المجموع	تصنيف المؤسسات		الحالة الأصلية
	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة	
12 (100%)	7 (58.3%)	5 (41.7%)	مؤسسات سليمة
64 (100%)	3 (4.7%)	61 (95.3%)	مؤسسات عاجزة
	89.5%		نسبة التصنيف الصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

عينة الدراسة متكونة من 76 مؤسسة، منها 12 مصنفة مؤسسات سليمة و64 مؤسسات عاجزة، ولكن بعد التصنيف حسب الدالة  $Z_1$  فإنه من أصل 12 مؤسسات سليمة النموذج انتقى:

✓ 7 مؤسسة سليمة صنفنا تصنيفاً صحيحاً بنسبة 58.3%.

✓ 5 مؤسسة سليمة صنفنا خطأً بنسبة 41.7%.

ومن أصل 64 مؤسسة عاجزة النموذج انتقى:

✓ 61 مؤسسة عاجزة صنفنا تصنيفاً صحيحاً بنسبة 95.3%.

✓ 3 مؤسسة عاجزة صنفنا خطأً بنسبة 4.3%.

ومنه نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية لعينة الدراسة هي:  $89 = 76 / (7 + 61)$  %.

نسبة الخطأ الإجمالية للتصنيف هي:  $11 = 76 / (3 + 5)$  %.

القرار: نسبة التصنيف 89.5% توحى بأن النموذج المقترح مقبول و جيد للكشف عن المؤسسات

السليمة و العاجزة.

## 2. تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات الكيفية:

لقد استخدمنا 4 متغيرات كيفية، تحصلنا على متغير تمييزي واحد بواسطة نموذج التمييز (خطوة بخطوة) و كانت النتائج كالتالي:

GAR: الضمانات

تحصلنا على دالة التقطع التالية:

$$Z_2 = 6.440GAR - 2.132$$

النقطة الحرجة للدالة  $Z_2$  هي

$$Z^* = 0,51206081$$

✓ إذا كانت  $Z_2 \leq 0.51206081$ : تعتبر المؤسسة سليمة.

إذا كانت:  $Z_2 \geq 0.51206081$  تعتبر المؤسسة عاجزة .

وبالتالي نتحصل على التصنيف الجديد للمؤسسات حسب الدالة  $Z_2$  والذي تم مقارنته مع التصنيف الأصلي، لنتحصل بعد ذلك على نسبة التصنيف الصحيح. ونلخص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): نتائج الدالة  $Z_2$ 

المجموع	تصنيف المؤسسات		الحالة الأصلية
	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة	
12 (100%)	0 (0%)	12 (100%)	مؤسسات سليمة
64 (100%)	64 (100%)	0 (17.4%)	مؤسسات عاجزة
		84.2%	نسبة التصنيف الصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

عينة الدراسة متكونة من 76 مؤسسة، منها 12 مصنفة مؤسسات سليمة و64 مؤسسات عاجزة، و بعد التصنيف حسب الدالة  $Z_2$  فإنه :

12 مؤسسة سليمة مصنفة بطريقة صحيحة بنسبة 100%

64 مؤسسة عاجزة صنفت تصنيفاً صحيحاً بنسبة 100%

ومنه نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية لعينة الدراسة هي:  $100\% = 76 / (64 + 12)$ .

نسبة الخطأ الإجمالية للتصنيف هي:  $0\% = 76 / (0 + 0)$ .

القرار: نسبة التصنيف 100% توحى بأن النموذج المقترح مقبول و جيد للكشف عن المؤسسات السليمة و العاجزة.

### 3. تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات المحاسبية:

بعد تطبيق طريقة خطوة بخطوة Step wise تبين أن المتغيرات الأكثر دلالة هي:

$$X_2 = \text{(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة.}$$

$$X_3 = \text{الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.}$$

وكانت دالة التقيط  $Z_3$  على الشكل التالي:

$$Z_3 = 0.302X_2 - 0.193X_3 - 0.728$$

النقطة الحرجة للدالة  $Z_3$  هي:  $Z_3^* = -0.58684283$

✓ إذا كانت  $Z_3 \leq -0.58684283$  : تعتبر المؤسسة سليمة.

✓ إذا كانت  $Z_3 > -0.58684283$  : تعتبر المؤسسة عاجزة.

ونتحصل بذلك على التصنيف الجديد حسب الدالة  $Z_3$  الذي تم مقارنته أيضا مع التصنيف الأصلي.

وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول أدناه:

#### الجدول رقم (6): نتائج الدالة $Z_3$

المجموع	تصنيف المؤسسات		الحالة الأصلية
	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة	
27 (100%)	3 (25.0%)	9 (75.0%)	مؤسسات سليمة
23 (100%)	1 (1.6%)	63 (98.4%)	مؤسسات عاجزة
	%86.8		نسبة التصنيف الصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

عينة الدراسة متكونة من 76 مؤسسة، منها 12 مصنفة مؤسسات سليمة و 64 مؤسسات عاجزة، ولكن بعد التصنيف حسب الدالة  $Z_3$  فإنه من أصل 12 مؤسسات سليمة النموذج انتقى:

✓ 3 مؤسسة سليمة صنفنا صحيحا بنسبة 25%.

✓ 9 مؤسسة سليمة صنفنا خاطئا بنسبة 75%.

ومن أصل 64 مؤسسة عاجزة النموذج انتقى:

✓ 63 مؤسسة عاجزة صنفنا صحيحا بنسبة 98.4%

✓ 1 مؤسسة عاجزة صنفنا خاطئا بنسبة 1.6%.

ومنه نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية لعينة الدراسة هي:  $76/(63+3) = 86.8\%$

نسبة الخطأ الإجمالية للتصنيف هي:  $76/(1+9) = 13.2\%$ .

القرار: نسبة التصنيف 86.8% توحى بأن النموذج المقترح مقبول و جيد للكشف عن المؤسسات السليمة و العاجزة، وهذا ما يجعل النموذج التتقيطي أكثر مصداقية وقريب من الواقع، مع ملاحظة أن عينة بناء النموذج هي نفسها عينة قياس دقة النموذج، إذ يمكن للبنوك الاعتماد على هذا النموذج في التقدير.

**خلاصة:**

بهدف إتباع أحسن أسلوب لتقدير مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، فقد تم تطبيق طريقة القرض التنقيطي والتي قد تساهم في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، وبعد تطبيقها تبين أن استعمالها يسمح بتقدير أدق لمخاطرة القرض، من خلال الفرق الواضح بين نسبة تصنيفها الصحيح ونسبة التصنيف الصحيح المتبعة من طرف البنك.

حيث حاولنا في هذه الدراسة إعداد نموذج يقوم بتصنيف المؤسسة قبل منح القرض، وبعد الحصول على المعطيات اللازمة من البنك تحصلنا على نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية والتي تقدر بـ 89.5% وهي نسبة تدل على أن النموذج مقبول وصالح للتقدير.

## خاتمة:

تعتبر عملية الإقراض النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، إذ تحصل هذه البنوك على نقود من الزبائن في شكل ودائع، والتي تعتبر مصدرا هاما لموارد البنك من خلال الأرباح التي تحققها، إلا أن هذه العملية تصاحبها مجموعة من المخاطر والمتمثلة في احتمال عدم استرجاع الأموال المقرضة من طرف البنك والتي تعرف بمخاطرة القرض (خطر عدم التسديد) والتي تعد من أهم المخاطر وأصعبها للتنبؤ.

وفي هذا الوضع تصبح البنوك التجارية مجبرة على تقدير تلك المخاطر بهدف التنبؤ بحدوثها والسيطرة عليها إلى أقصى حد ممكن، وهذا لا يتم إلا باستعمال طرق حديثة عملية وفعالة التي من شأنها أن تغطي النقص النسبي للطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي)، ومن أهم الطرق الإحصائية المستعملة نجد طريقة القرض التنقيطي النموذج المساعدة لطريقة التحليل المالي في تقدير تلك المخاطر من حيث سرعتها واتخاذ القرارات والدقة في التنبؤ بالمخاطرة وتصنيف الزبائن.

ومما سبق كان الهدف من دراستنا لهذا الموضوع هو فهم خطوات تطبيق طريقة القرض التنقيطي، وإظهار مدى مساهمته في اتخاذ قرار منح القروض وتسيير المخاطر المتعلقة بها، ورغم فعالية الطرق المستخدمة في التقدير إلا أنه يجب الاعتراف بأنه لا يمكن إلغاء المخاطرة بصفة كلية وإنما يتم تقليلها على أدنى حد ممكن.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: حيث تم تخصيصه إلى الإطار النظري للقروض البنكية من حيث مفهوم القروض، الخصائص، المصادر، الوظائف، كما سيتم التطرق إلى أنواع القروض البنكية وفي الأخير تم التطرق إلى معايير ومراحل وشروط منح القروض البنكية.

الفصل الثاني: تناولنا فيه مخاطر منح القروض البنكية من حيث مفهوم المخاطر، والأنواع، وأسباب نشوؤها، كما تم التطرق إلى الطريقة الكلاسيكية في تقدير منح القروض البنكية وفي من حيث ماهية الأساليب الكمية، مفهوم التحليل المالي وأهميته وأهدافه بالإضافة إلى وسائل عمل التحليل المالي وفي الأخير تم التطرق إلى طرق تقدير مخاطر منح القروض البنكية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للموضوع، فتم من خلاله دراسة تطبيقية للقرض التنقيطي لتقدير مخاطر منح القروض البنكية.

## نتائج الدراسة:

وبعد المعالجة لمختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي تم التوصل إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات وهي على الشكل التالي:

• محدودية الطريقة الكلاسيكية في التنبؤ بمخاطرة القرض وذلك بما يتخللها من نقائص، حيث أثبتت دراستنا أن الطرق الإحصائية كالقرض التتقيطي تغطي هذه النقائص وتعطي نتائج مشجعة جدا من شأنها أن تقلل من حدة المخاطر المحتملة.

• على الرغم من أن الطريقة الكلاسيكية قد ساعدت البنوك كثيرا على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ليس بإمكانها أن تقلل من تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وذلك بسبب اعتمادها على مؤشرات منفصلة عن بعضها البعض دون اعتمادها على نموذج يشمل كافة المتغيرات بشكل متكامل.

• استخدام طريقة القرض التتقيطي من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة أفضل من استخدام التحليل المالي لوحده، بحيث أنها تعطي لكل مؤسسة نقطة خاصة بها وتقارنها مع النقطة الحرجة فإذا كانت هذه النقطة أكبر من النقطة الحرجة فإن الزبون في حالة جيدة وبالتالي قبول ملفه، أما في حالة العكس فإن الزبون يعتبر في حالة عجز وبالتالي يرفض ملفه.

#### التوصيات:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقديم جملة من الاقتراحات من شأنها المساهمة في ترقية وتطوير التعامل بهذه الطريقة:

1. أن يكون استعمال طريقة القرض التتقيطي بشكل مساعد ومكمل للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة على اتخاذ قرار منح القروض.

2. نظرا لحجم المعلومات الواجب توفرها في طريقة التتقيط وكذا أهمية سرعة اتخاذ القرار يستوجب على البنوك إنشاء نظام معلومات يسمح بانتقال المعلومات بالشكل المناسب والسرعة الضرورية.

3. استخدام المتغيرات المحاسبية والكيفية ضروري لبناء نموذج التتقيط الذي يسمح بتقليل المخاطر.

4. اعتماد البنوك التجارية على الطرق الإحصائية الحديثة في تقدير المخاطر نظرا لاعتمادها على نموذج يشمل كافة المتغيرات بشكل متكامل بدل الطريقة الكلاسيكية التي تعتمد على مؤشرات منفصلة عن بعضها البعض.

5. العمل على تطبيق النماذج الكمية لتقدير مخاطرة القرض في المستقبل حتى تحتفظ بقدرتها التنبؤية في تحليل المركز المالي للعميل.

نظرا لمحدودية المعلومات والنقائص المتواجدة فيها حيث كان من المفضل أن يكون حجم العينة كبير بهدف انتقاء عدد أكبر من المتغيرات المفسرة التي تسمح بتقدير أدق لمخاطرة القرض.

ورغم العدد المحدود لملفات القرض وكذا النقائص المتواجدة في الكثير منها حال دون الوصول إلى

النتائج المرجوة.

## الآفاق البحثية:

هناك الكثير من الجوانب لم يتسنى دراستها، والتي نعتبرها مواضيع لدراسات و أبحاث لاحقة، لذا يمكن الإشارة إليها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدميين على إختيار نفس الموضوع والبحث فيه، وهي:

✓ استخدام طريقة القرض التتقيطي للتوصل إلى نماذج خاصة بكل قطاع نشاط اقتصادي.

✓ استخدام القرض التتقيطي في مجال القروض المقدمة للأفراد.

وفي الختام نأمل أن نكون قد وفقنا إلى ما ذهبنا عليه وأن تكون دراستنا مكملة بأعمال ماضية ومعينة لأعمال مستقبلية.

## قائمة المراجع:

1. رشيد عبد المعطي رضا و محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
2. طارق عبد العالي حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2007.
3. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية - عمليات، تقنيات وتطبيقات -، قسنطينة، الجزائر 2000 .
4. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية : بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
5. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
6. أحمد عتيم، الأزمات المصرفية والمالية، 2004، ص 85.
7. بلعجوز حسين، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
8. بن عبيد فريد، محاضرات الاقتصاد البنكي، السنة الثالثة، العلوم الاقتصادية LMD، جامعة المسيلة 2013.
9. الحيايي وليد ناجي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
10. الزبيدي حمزة محمود، إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
11. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2008
12. القزويني شاكور، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
13. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
14. مطر محمد، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

## رسائل الماجستير:

1. أنجرو إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير باختصاص المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
2. باسو محمد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان البنكي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2013.
3. بن طرية سعاد، إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية: دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2011.
4. بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2004 .
5. زاوي سعيدة، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2013.
6. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2008.
7. العايب ياسن، إستعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
8. عبادي محمد، تقدير مخاطرة القرض باستخدام القرض التنقيطي والشبكات العصبية الاصطناعية كأدوات مساعدة في إتخاذ القرار في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 2004.

9. لوداجي حفيظة، تسيير مخاطر القروض بإستخدام طريقة القرض التتقيطي: دراسة حالة مقتبسة لـ BADR، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 1011.
10. هبال عادل، إشكالية القروض البنكية المتعثرة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

## الملتقيات

1. صوار يوسف وآخرون، "تقنية الشبكات العصبية الإصطناعية كأحد أساليب نكاء الاعمال لتسيير مخاطر القرض"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول نكاء الاعمال و إقتصاد المعرفة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة- الأردن، 23-26 افريل 2012.
2. عبادي محمد، "الشبكات العصبية الاصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي- جيجل، الجزائر، يومي 8-9 مارس
3. مزياني نور الدين وآخرون، "أهمية استخدام طريقة التتقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك"، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 27- 28 جانفي، 2009.

## مواقع الالكترونية

زينب عبد الرزاق عبود الهنداوي، تاريخ الأساليب الكمية، [www.uobabylon.edu.iq](http://www.uobabylon.edu.iq)

نسيمة أحمد الصيد، أساليب المدخل الكمي و أهميتها في ترشيد القرارات الإدارية،

[www.docstor.com](http://www.docstor.com)

الملاحق:

ملحق رقم 01: قاعدة المعطيات المستعملة في الدراسة

ملحق رقم (1-1): قاعد المعطيات المحاسبية

السنة T	القيم المحاسبية
	رقم الأعمال
	النتيجة الصافية
	مجموع الأصول
	الأموال الخاصة
	الأصول المتداولة
	الديون قصيرة الأجل
	القيم الجاهزة
	مجموع الديون
	مجموع الخصوم
	المخزون
	خصوم غير جارية

ملحق مجموعة المتغيرات المستعملة

ملحق رقم (2): المتغيرات المحاسبية:

$$X_1 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول} \quad \checkmark$$

$$X_2 = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة} \quad \checkmark$$

$$X_3 = \text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة} \quad \checkmark$$

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة} \quad \checkmark$$

$$X_5 = \text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الديون} \quad \checkmark$$

$$X_6 = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الموال الخاصة} \quad \checkmark$$

$$X_7 = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة} \quad \checkmark$$

$$X_8 = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون} \quad \checkmark$$

$$X_9 = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول} \quad \checkmark$$

$$X_{10} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة} \quad \checkmark$$

ملحق رقم (3) المتغيرات الكيفية:

✓ المردودية

✓ الضمانات

✓ النمو

✓ الحجم.

الملحق رقم (4): نتائج الدالة Z

Résultats du classement<sup>a,c</sup>

		Z	Appartenance au groupe prévu		Total
			0	1	
Original	Effectif	0	61	3	64
		1	5	7	12
	%	0	95,3	4,7	100,0
		1	41,7	58,3	100,0
Validé-croisé <sup>b</sup>	Effectif	0	61	3	64
		1	6	6	12
	%	0	95,3	4,7	100,0
		1	50,0	50,0	100,0

a. 89,5% des observations originales sont classées correctement.

b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.

c. 88,2% des observations validées-croisées sont classées correctement.

الملحق رقم (5) نتائج الدالة Z<sub>2</sub>

Résultats du classement<sup>a,c</sup>

		Z	Appartenance au groupe prévu		Total
			0	1	
Original	Effectif	0	64	0	64
		1	12	0	12
	%	0	100,0	,0	100,0
		1	100,0	,0	100,0
Validé-croisé <sup>b</sup>	Effectif	0	64	0	64
		1	12	0	12
	%	0	100,0	,0	100,0
		1	100,0	,0	100,0

a. 84,2% des observations originales sont classées correctement.

ملحق رقم (6) نتائج الدالة Z<sub>3</sub>

b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.

c. 84,2% des observations validées-croisées sont classées correctement.

**Résultats du classement<sup>a,c</sup>**

		Z	Appartenance au groupe prévu		Total
			0	1	
Original	Effectif	0	63	1	64
		1	9	3	12
	%	0	98,4	1,6	100,0
		1	75,0	25,0	100,0
Validé-croisé <sup>b</sup>	Effectif	0	63	1	64
		1	9	3	12
	%	0	98,4	1,6	100,0
		1	75,0	25,0	100,0

a. 86,8% des observations originales sont classées correctement.

b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.

c. 86,8% des observations validées-croisées sont classées correctement.

## الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير مخاطر منح القروض البنكية باستخدام الأساليب الكمية حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تقدير مخاطر منح القروض البنكية باستخدام القرض التتقيطي من خلال تحديد نماذج رياضية بإمكانها التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وذلك بمعالجة قاعدة واسعة من المعطيات لعينة من المؤسسات، حيث توصلنا إلى أن الطريقة الكلاسيكية قد ساعدت البنوك كثيرا على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، إلا أنها محدودة في التنبؤ بمخاطر منح القروض وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن وذلك لما يتخللها من نقائص، كما أثبتت دراستنا فعالية الطرق الكمية كالقرض التتقيطي في التقدير وذلك لأنها تغطي هذه النقائص، وتعطي نتائج مشجعة جدا من شأنها أن تقلل من حدة المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى أنها تقلل من الجهد والتكلفة أفضل من استخدام التحليل المالي لوحده.

**الكلمات المفتاحية:** مخاطر منح القروض، التحليل التمييزي، القرض التتقيطي.

### **Résumé:**

Le but de cette étude est de mettre en surbrillance la façon d'estimer le risque de l'octroi de prêts Bancaires en utilisant crédit scoring par la détermination de modèles mathématiques qui peuvent distinguer les entreprises saines et les entreprises défailtantes, en traitant de larges bases de données d'un échantillon d'entreprises, où nous avons constaté que la méthode classique a beaucoup aidé les banques à réduire le taux d'erreur dans l'octroi des prêts, mais cette méthode reste comme même limitée dans la prévision des risques de l'octroi de prêts et leurs réductions au minimum en raison de ses lacunes.

Notre étude a prouvé l'efficacité des méthodes Quantitatives dans la prévision tels que crédit scoring qui couvrent les insuffisances de la méthode classique et donnent de résultats très encourageants capables de réduire l'intensité des risques éventuels, en plus, ces méthode sont capables de réduire les efforts et les coûts mieux que l'utilisation de l'analyse financière seule.

**Mots-clés:** Risques d'octroi des prêts (risque de crédit), l'analyse discriminatoire, crédit scoring.